

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا

شرح حديث الترمذي

أصله:

للإمام الحافظ الحجة أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله
٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

شرحه:

للعبدة الضعيف سعيد أحمد الوصفى الباهلي بوزي
مدرس الحديث الشريف بدار العلوم ديوبند

الناشر:

مكتبة حجاز ديوبند - ديوبند (الهند)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا

شرح علل الترمذی

أصله

للإمام الحافظ الحجة أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذی رحمه الله
(٢٠٩-٢٧٩هـ)

شرحه

للعبد الضعيف سعيد أحمد يوسف البالن بوری
مدرس الحديث الشريف بدارالعلوم دیوبند

الناشر

مکتبه حجاز دیوبند یو، بی، (الهند)

المحتوى

بين يدي الكتاب	٤
التعريف بالإمام الترمذى	٧
متن كتاب العلل	٩
شرح كتاب العلل	٢٩
إسناد الكتاب إلى الترمذى	٢٩
أحاديث الجامع كلها معمول بها ماعدا اثنين	٣٠
أسانيد أقوال الفقهاء إلى الترمذى	٣١
مأخذ علل الأحاديث وأحوال الرواة	٣٥
وجه ذكر أقوال الفقهاء، وبيان علل الحديث، وأحوال الرواة	٣٦
جواز الكلام فى الرجال صيانة للدين	٣٨
أهمية الإسناد، وجرح الرواة الضعفاء	٤٠
لا يُحتج برواية من يُتهم أو يُضعف لغفلته أو كثرة خطئه إذا كان	
متفرداً بها	٤٤
أهل الصدق غير الحفاظ لا يُحتج بحديثهم إذا تفردوا به	٤٧
جواز الرواية بالمعنى وكذا اختصار الحديث إذا لم يتغير بهما المراد	٥١
الحفاظ المتقنون وتفاضل درجاتهم	٥٣
التسوية بين حدثنا وأخبرنا	٦٠
جواز الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة	٦٣
حكم الحديث المرسل، واختلاف العلماء فى قبوله	٦٥
اختلاف الأئمة فى توثيق الرجال وتضعيفهم	٦٨
الحديث الحسن فى اصطلاح الترمذى	٧١
أنواع الحديث الغريب عند أهل الحديث	٧٣
خاتمة الكتاب	٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فهذا كُتيب قد عُرف بين الناس بكتاب العلل الصغير للإمام الترمذى، وهو فى الحقيقة ليس فى موضوع العلل، بل هو تنمّة لجامع الترمذى؛ قد صنّف الإمام الترمذى كتابه الماتع المسمى بالجامع فى موضوع السنن، ورتّبه على الأبواب الفقهية، وذكر فيه أقوال الفقهاء، وبين علل الأحاديث وأحوال الرواة، وأقوال الفقهاء، وأقوال أئمة الجرح والتعديل، وختم بهذا الكتاب الصغير، بين فيه مقاصد الجامع ومصادره، وأوضح مصطلحاته، كما قد صنّف الإمام مسلم مقدّمته التى حدّدت مقاصد صحيحه، وبين فيها بعض آرائه، وكما قد كتب الإمام أبوداود السجستاني رسالة إلى أهل مكة، أبان فيها عن منهجه وخُطته التى اتّبعتها فى وضع السنن، كذا بين الإمام الترمذى فى هذا الكتاب مقاصد الجامع والمسائل الآتية:

- ١- بين أن أحاديث الجامع كلّها معمولٌ بها، ما عدا اثنين.
- ٢- ذكر أسانيد أقوال الفقهاء بالإجمال.
- ٣- وذكر ماخذ علل الأحاديث وأحوال الرواة ومصدرها.
- ٤- بين وجه ذكر أقوال الفقهاء، وبيان علل الأحاديث وتاريخ الرواة.
- ٥- تكلم على جواز الكلام فى الرواة صيانة للدين، وردّ على الذين يعيرون ذلك.
- ٦- ذكر أهمية الإسناد وجرح الرواة الضعفاء.
- ٧- وقال: لا يحتج برواية من يُتهم، أو يُضعّف لفغله أو لكثرة خطئه: إذا كان مفردا بها.
- ٨- وكذا: لا يحتج بأحاديث أهل الصدق غير الحفاظ: إذا تفردوا بها.

٩- وبين جواز الرواية بالمعنى، وكذا جواز اختصار الحديث: إذا لم يتغير بهما المعنى.

١٠- وذكر الحفاظ المتقنين وتفاضل درجاتهم فيما بينهم.

١١- وتكلم على التسوية بين حدثنا وأخبرنا.

١٢- وذكر جواز الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة.

١٣- وبين حكم الحديث المرسل، وذكر اختلاف العلماء في قبوله وردّه.

١٤- وبين اختلاف الأئمة في توثيق الرجال وتضعيفهم، كما اختلفوا فيما سوى

ذلك من المسائل العلمية، وأشار إلى أنه قد يأخذ عن رجل ضعيف عند غيره، ثقةً عنده.

١٥- ثم ذكر حدّ الحديث "الحسن" عنده.

١٦- وختم الكتاب بذكر أنواع الحديث الغريب الثلاثة عند أهل الحديث،

وكشف القناع عن وجوها بذكر الأمثلة.

فقد ظهر من هذه المسائل المبحوثة في الكتاب: أنه ليس في موضوع العلل، لأن

"العلة" في اللغة: ضعف في الشيء، وفي الاصطلاح: عبارة عن سبب غامض خفيّ قاذح

في الحديث، أُطْلِع عليه بعد التفتيش وإمعان النظر، من الناقد الفهم البصير، مع أن ظاهره

السلامة منها..... وموضوع هذا العلم: هو حديث الثقات الجامع شروط الصحة

ظاهراً..... وغايته: كشف ما يعترى هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم..... وتُدرك العلة

بتفرد راوٍ، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبّه العارف على وهم وقع في

الحديث..... وتقع العلة في الإسناد، وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وقد تطلق العلة على

كذب الراوي، وفسقه وغفلته، ونحوها من أسباب الضعف.

فهذا هو ميدان علم العلل، وليس الكتاب منه في شيء، على أنه ليس كتاباً مستقلاً

من كل وجه، بل هو تابع للجامع من وجه، والدليل على ذلك:

١- أنه لم يكتب البسمة في أول الكتاب، كما هو دأب المتقدمين؛ والإسناد إلى

الترمذي لم يذكر في المصرية، ولا في شرح العلل: لابن رجب.

٢- في قول الترمذي في بداية الكتاب: "جميع ما في هذا الكتاب": إشارة إلى

الجامع: دليل واضح على أن هذا الكتاب ملحق بالجامع.

٣- كُتب في نسخة بعد قوله: ولم أر أحداً بالعراق إلخ: "آخر كتاب الجامع، وإلى

هنا انتهى السماع للقوم من أبي يعلى بن أبي على السنجي": إشارة إلى أن هذا الكتاب

جزء من الجامع.

٤ - قال الإمام الترمذى فى نهاية الكتاب: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار" قال الشيخ الجنبجوى فى الكوكب الدرى: يعنى لم أكتب فيه (أى فى الجامع) من الأخبار والروايات، وإن طال بسبب ذكر المذاهب والآثار، رجاء المنفعة فى اختصاره، فإن الطبائع تمل من الطويل، والنفع أرحى فى المختصر القليل اهـ فهذا الشرح دليل على أن هذا الكتاب ملحق بالجامع، يبين مقاصده ومحتواه، وليس هو فى موضوع العلل كما هو المعروف المشهور.



وبعد: فقد درُست الكتاب قبل خمسة وثلاثين عامًا فى الجامعة الأشرفية براندير (غجرات، الهند) وعُلِّقت عليه تعليقات مفيدة، ثم لم أوفق لتبييضها، حتى كادت الأوراق تتمزق، إذ ترجم الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الغفار البستوى، مدرس الحديث الشريف بالمدرسة الأمينية بدلهلى: الكوكب الدرى إلى اللغة الأردوية، باسم "الطيب الزكى" فلما بلغ النهاية أشرت عليه أن يُترجم كتاب العلل إلى الأردوية كذلك، ثم يُدرج فيه الكوكب، ليكون أفيد للطلاب، فشمر عن ساق الجد وترجمه بتمامه، وأرسل ذلك الترجمة إلى لأمسرح فيها النظر، فلما فرغت منه شبَّ عزمى لتبييض ماسودته من قبل، وأضفت إليه ما فى الكوكب الدرى من الفوائد الثمينة، واقتبست من شرح علل الترمذى للعلامة عبد الرحمن بن رجب الحنبلى: تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ورقمت الكتاب، وعنوانه وفصلته، فصار الكتاب غضا طريا، وطبعَ المتن منفردا فى غرة الكتاب، ليُدْرَس فى الجامعات الإسلامية بسهولة، فالمرجو من أساتذة جامع الإمام الترمذى أن يدرّسوا هذا الكتاب كالمقدمة له، كما يدرّسون مقدمة صحيح الإمام مسلم فى بداية العام الدراسى، ليكون طلبة العلم على بصيرة من الجامع، والله الموفق.

وكتبه

سعيد أحمد البالن بورى

المدرس بدارالعلوم ديوبند

١٤٢٦/٥/٣ هـ

التعريف بالإمام الترمذی

هو الإمام، الحافظ، العَلم، البارِع: محمد بن عيسى بن سُورَة بن موسى بن الضُّحَاك السُّلَمي، الترمذی، البُوغِيّ، نسبة إلى بُوغ: قرية من قُرى ترمذ؛ وتَرمِذ: بالكسر، وهو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمترائر.

وُلد على أرجح الأقوال سنة تسع ومائتين، وكان ذلك بترمذ، ومات في ثالث عشر رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ.

واختلف فيه: فقيل: وُلد أعمى، والصحيح: أنه أضر في كِبَرِه بعد رحلته وكتابه العلم. تلقى العلم في صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ماجاورها، ثم رحل إلى الآفاق: يلتمس العلم رواية ودراية، فتَلَمَّذ على مشاهير عصره، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وكان أكثر الشيوخ تأثيراً فيه، وعنه أخذ الترمذی علمَ العلل.

وقد كتب عنه شيخُه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذی في حديثٍ عطية، عن أبي سعيد: "يا علي! لا يَجِلُّ لأحد أن يُجِيبَ في المسجد غيري وغيرك": وقد سمع محمد بن إسماعيل مني هذا الحديث، واستغربه (جامع ٢: ٢١٤ مناقب علي)

وقد امتاز الإمام الترمذی بحافظة قوية، حتى كان يُضرب المَثَلُ بحفظه وضبطه، وكان على جانب من الورع والاحتياط في الدين، والزهد في الدنيا؛ وأما علمُه بالحديث روايةً ودرايةً: فكتابُه الجامع شاهدٌ على طول باعه، وحسن تصنيفه، وبراعته في العلل والرجال.

مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثلاً أبي عيسى في العلم والحفظ، والورع والزهد، وأثنى عليه العلماء كثيراً، صنَّف الجامع وفيه علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، وقال بدوره: من كان هذا الكتاب في بيته، فكأنما

فى بىته نبىؑ ىتكلم

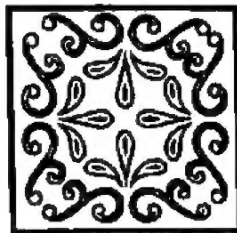
قال الذهبى: جامعہ قاضٍ له بامامته وحفظه وفقهه، ولكن ىترخّص فى قبول الأحاديث، ولا ىشدّد، ونفسه فى التضعيف رخو، وقد انتقد على الترمذى تصحيحه وتحسينه فى أكثر من ترجمة فى كتابه "میزان الاعتدال" وبين أنه لا يعتمد قوله فى ذلك إذا انفرد.

وقال ابن رجب فى شرح العلل: اعلم أن الترمذى رحمه الله خرّج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن — وهو مانزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف — والحديث الغريب والغرائب التى خرّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما فى كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه؛ ولا أعلمه خرّج عن متهم بالكذب، متفق على اتّهامه: حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرّج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً فى إسناده، أو فى بعض طرقه متهم — نعم قد يخرّج عن سبىء الحفظ، وعن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه والترمذى يخرّج حديث الثقة الضابط، ومن يهتم قليلاً، ومن يهتم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم: يخرّج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه اهـ (ملخصاً ٢: ٦١١)

وله هذا الكتاب الصغير المسمى بالعلل الصغرى الذى ألحق بالجامع لمناسبة تامة به، وكتاب آخر أبسط من هذا: المسمى بالعلل الكبير، ومعظمه منتزع من كتابه الجامع، أصله مفقود، وترتيبه من أبى طالب القاضى مخطوط بتركيا، وذكر الترمذى بدوره: أن له كتاباً آخر، فيه الموقوف والآثار وأقوال الفقهاء كما أن له "الشمائل النبوية" المطبوعة المحلقة بالجامع.

فهذه آثاره الباقيات الصالحات، فله ذره، ما حسن عمله، والله يجزيه خير

الجزاء (آمين)



كتاب العِلل

[قال أبو حفص عمر بن طَبْرَزْدِ البغدادی:] أخبرنا الكُروخي، نا القاضي أبو عامر الأزدي، والشيخ الغُورَجِي، وأبو المظفر الدَّهَّان، قالوا: نا أبو محمد الجَرَّاحي، نا أبو العباس المَجْبُوبِي، أنا أبو عيسى الترمذی:

قال: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه قد أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سفر ولا مطر؛ وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلِّدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه؛ وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب.

وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء، فما كان فيه من قول سفيان الثوري، فأكثره:

ما حدثنا به: محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان. ومنه ما حدثني به: أبو الفضل مَكْتُوم بن العباس الترمذی، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان.

وما كان فيه من قول مالك بن أنس، فأكثره.

ما حدثنا به: إسحاق بن موسى الأنصاري، ناعم بن عيسى القَزَّاز، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم:

فأخبرنا به: أبو مُصْعَبِ المدني، عن مالك بن أنس.

وبعض كلام مالك:

ما أخبرنا به: موسى بن جزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من قول ابن المبارك، فهو:

ما حدثنا به: أحمد بن عبدة الأملی، عن أصحاب ابن المبارك، عنه: منه: ما روى عن أبي وهب محمد بن مزاحم، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما روى عن علي بن الحسن، عن عبد الله بن المبارك؛ ومنه: ما روى عن عبدان، عن سفيان بن عبد الملك، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما روى عن جبان بن موسى، عن ابن المبارك؛ ومنه: ما روى عن وهب بن زمعة عن فضالة النسوي عن عبد الله بن المبارك؛ وله رجال مسمون سوى من ذكرنا، عن ابن المبارك.

وما كان فيه من قول الشافعي، فأكثره:

ما أخبرني به: الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة:

حدثنا به: أبو الوليد المكي، عن الشافعي؛ ومنه: ما حدثنا به: أبو إسماعيل الترمذي، ثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي، عن الشافعي؛ وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي؛ وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا.

وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، فهو:

ما أخبرنا به: إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق، إلا ما في أبواب الحج والذيات والحدود، فإني لم أسمع من إسحاق بن منصور، وأخبرني به: محمد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق: أخبرنا به: محمد بن أفلح، عن إسحاق.

وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف.

وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ: فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما نظرت به محمد بن إسماعيل؛

ومنه: ما ناظرْتُ به عبدُ الله بن عبد الرحمن، وأبا زرعة؛ وأكثر ذلك عن محمد، وأقلُّ شَيْءٍ فيه عن عبد الله، وأبي زُرعة؛ [ولم أرَ أحدًا بالعراق ولا بُخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل] ^(١)

وإنما حَمَلْنَا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وَعَلَّلِ الحديث: لَأنا سَأَلْنَا عن هذا، فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه، لِمَا رَجَوْنَا فيه من منفعة الناس، لَأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسَبِّقُوا إليه:

منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووکیع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل: صنّفوا، فجعل الله في ذلك منفعةً كثيرةً، ولهم بذلك الثوابُ الجزيلُ عند الله، لما نفع الله به المسلمين، فبهم القدوةُ فيما صنّفوا.

وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم: الحسن البصري، وطاووس: قد تكلموا في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبیر في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا رَوَى عن أيوب السخيتاني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووکیع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم: تكلموا في الرجال وضَعُفُوا، فإنما حَمَلَهُم على ذلك عندنا - والله أعلم - النصيحة للمسلمين، لا يُظَنُّ بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس والغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يُبَيِّنُوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا، لأن بعض الذين ضَعُفُوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان مُتَّهَمًا في الحديث، وبعضهم

(١) زيادة من المصرية وشرح علل الترمذی والنسخة الهندية.

كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتبنتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن تثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

وأخبرني: محمد بن إسماعيل، ثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثني أبي، قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة: عن الرجل يكون فيه تهمة أو ضعف: أسكت أو أبين؟ قالوا: بَيِّنْ.

حدثنا: محمد بن رافع النيسابوري، نا يحيى بن آدم، قال: قيل لأبي بكر بن عياش: إن أناساً يجلسون ويجلس إليهم الناس، ولا يَسْتَأْهِلون، فقال أبو بكر بن عياش: كل من جلس جلس إليه الناس، وصاحب السنة إذا مات أحيا الله ذكره، والمبتدع لا يُذكر.

حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، نا النضر بن عبد الله الأصم، نا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن ابن سيرين، قال: كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع.

حدثنا محمد بن علي بن الحسن، قال: سمعتُ عبدان يقول: قال عبد الله بن المبارك: الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء: ماشاء، فإذا قيل: من حديثك؟ بقي!

حدثنا محمد بن علي، أنا جبان بن موسى، قال: ذكر لعبد الله بن المبارك حديث، فقال: يحتاج لهذا أركان من أجْرٍ يعني أنه ضَعْفُ إسناده.

حدثنا أحمد بن عبدة، نا وهب بن زَمعة، عن عبد الله بن المبارك، أنه ترك حديث الحسن بن عمارة، والحسن بن دينار، وإبراهيم بن محمد الأسلمي، ومقاتل بن سليمان، وعثمان البري، وروح بن مسافر، وأبي شَيْبة الواسطي، وعمرو بن ثابت، وأيوب بن خُوط، وأيوب بن سُريد، ونصر بن طريف أبي جَزْءٍ، والحكم، وحبيب، والحكم: روى له حديثاً في كتاب الرقاق، ثم تركه؛

وحبيب لا أدرى.

قال أحمد بن عبدة: وسمعتُ عبدان، قال: كان عبد الله بن المبارك قرأ أحاديث بكر بن خنيس، وكان أخيراً إذا أتى عليها أعرض عنها وكان لا يذكره. قال أحمد: ولنا أبو وهب، قال: سَمِعُوا لعبد الله بن المبارك رجلاً يَهْمُ في الحديث، فقال: لَأَنْ أَقْطَعَ الطَّرِيقَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ.

وأخبرني موسى بن جزام، قال: سمعت يزيد بن هارون، يقول: لا يحل لأحد أن يروى عن سليمان بن عمرو النخعي الكوفي.

[حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الجماني، قال: سمعتُ أباحيفة، يقول: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح.

قال أبو عيسى: وسمعت الجارود، يقول: سمعت وكيعاً، يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه^(١)

وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا: من تجب عليه الجمعة؟ فذكروا فيه: عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم، فقلت: فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث، فقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قلت: نعم، حدثنا حجاج بن نصير، نا المَعَارِكُ بن عباد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله" قال: فغضب عليُّ أحمد بن حنبل، وقال: اسْتَغْفِرُ رَبِّي! اسْتَغْفِرُ رَبِّي! مرتين، وإنما فعل هذا أحمد بن حنبل لأنه لم يصدّق هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم: لضعف إسناده، لأنه لم يعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ والحجاج بن نصير يُضَعَّفُ في الحديث، وعبد الله بن سعيد المقبري: ضَعْفُهُ يحيى بن سعيد القطان جداً في الحديث.

فكُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ حَدِيثٌ مِمَّنْ يُتَّهَمُ، أَوْ يَضَعَّفُ لِفَقْلَتِهِ، وَكَثْرَةِ خَطَايَاهُ،

(١) ما بين المعقولين زيادة من المصرية وشرح علل الترمذی: لابن رجب.

ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه: فلا يُحتج به.

وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء، وبَيَّنوا أحوالهم للناس:

حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي، نا يعلى بن عبيد، قال: قال لنا سفيان الثوري: اتَّقُوا الكلبى! فقليل له: فإنك تروى عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه.

وأخبرنى محمد بن إسماعيل، ثنى يحيى بن معين، ثنى عفان، عن أبى عوانة، قال: لما مات الحسن البصرى اشتهيت كلامه، فتبعتُه عن أصحاب الحسن، فأتيت به أبان بن أبى عياش، فقرأه على كُله عن الحسن؛ فما استجِلُّ أن أروى عنه شيئاً.

وقد روى عن أبان بن أبى عياش غير واحد من الأئمة، وإن كان فيه من الضعف والغفلة ما وصفه أبو عوانة وغيره؛ فلا يُغترَّ برواية الثقات عن الناس، لأنه يروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل ليحدثنى فما أتهمه، ولكن أتهم من فوقه. وقد روى غير واحد عن إبراهيم النخعي: أن عبد الله بن مسعود كان يقنت فى وتره قبل الركوع؛ وروى أبان بن أبى عياش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقنت فى وتره قبل الركوع؛ هكذا روى سفيان الثوري، عن أبان بن أبى عياش؛ وروى بعضهم عن أبان بن أبى عياش بهذا الإسناد نحو هذا، وزاد فيه: قال عبد الله بن مسعود: أخبرتنى أمى أنها قالت عند النبى صلى الله عليه وسلم، فرأت النبى صلى الله عليه وسلم قنت فى وتره قبل الركوع؛ وأبان بن أبى عياش وإن كان قد وُصف بالعبادة والاجتهاد، فهذا حاله فى الحديث؛ والقوم كانوا أصحاب حفظ، فَرُبَّ رجلٍ — وإن كان صالحاً — لا يُقيم الشهادة، ولا يحفظها؛ فكل من كان مُتهدماً فى الحديث بالكذب، أو كان مُغفلًا يُخطئ الكثير، فالذى اختارَه أكثر أهل الحديث من الأئمة: أن لا يُشتغل بالرواية عنه؛ ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم؟

[أخبرني موسى بن جزام، سمعت صالح بن عبد الله، يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندي، فجعل يروي عن عون بن أبي شذاد الأحاديث الطوال التي كانت تُروى في وصية لقمان، وقتل سعيد بن جبير، وما أشبه هذه الأحاديث، فقال له ابن أخى أبي مقاتل: يا عم! لا نقل: حدثنا عون، فإنك لم تسمع هذه الأشياء، قال: يا بني! هو كلام حسن.] (١)

وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم، وضعفهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون من الأئمة: بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رَوَوْا.

وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو، ثم روى عنه: حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد العطار البصري، ناعلي بن المديني، قال: سألت يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن علقمة؟ فقال: تريد العفو أو تشدد؟ قلت: لا بل أشدد، فقال: ليس هو ممن تريد، كان يقول: [حدثنا] (٢) أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن جاطب؛ قال يحيى: وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عمرو، فقال فيه: نحو ما قلت لك.

قال علي: قال يحيى: ومحمد بن عمرو أعلى من سهيل بن أبي صالح، وهو عندي فوق عبد الرحمن بن حرملة؛ قال علي: فقلت ليحيى: ما رأيت من عبد الرحمن بن حرملة؟ قال: لو شئت أن ألقنه لفعلت، قلت: كان يلقن؟ قال: نعم.

قال علي: ولم يرو يحيى عن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عن المبارك بن فضالة. قال أبو عيسى: وإن كان يحيى بن سعيد قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم: أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم؛ وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة: تركه؛ وقد

(١) ما بين المعقوفين زيادة من المصرية وشرح علل الترمذی (١: ٣٧٥)

(٢) زيادة من تهذيب ابن حجر.

حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة.

وهكذا تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن إسحاق، وحمام بن سلمة، ومحمد بن عجلان، وأشبه هؤلاء من الأئمة: إنما نكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة:

حدثنا الحسن بن علي الحلواني، نا علي بن المديني، قال: قال لنا سفيان بن عيينة: كنا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثبًا في الحديث.

حدثنا ابن أبي عمر، قال: قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث.

وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان عندنا في رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري: حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري، بعضها عن سعيد عن أبي هريرة، وبعضها عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة، فاختلطت علي، فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة؛ فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير.

وهكذا من تكلم في ابن أبي ليلى: إنما تكلم فيه من قبل حفظه، قال علي: قال يحيى بن سعيد: روى شعبة، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي صلى الله عليه وسلم في العظام، قال يحيى: لم لقيت ابن أبي ليلى، فحدثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو عيسى: ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، كان يروى الشيء مرة هكذا ومرة هكذا، يغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون؛ ومن كتب منهم: إنما كان يكتب لهم بعد السماع؛ وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل

يقول: ابن أبي ليلى لا يحتج به.

وكذلك: من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهما: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطيئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة.

فإذا تفرّد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه: لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به: إنما عني إذا تفرّد بالشئ؛ وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد: فزاد في الإسناد أو نقص، أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى.

فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير به المعنى:

حدثنا محمد بن بشار، نا عبد الرحمن بن مهدي، نا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، قال: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم.

حدثنا يحيى بن موسى، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، قال: كتب أسمع الحديث من عشرة: اللفظ مختلف والمعنى واحد.

حدثنا أحمد بن منيع، نا محمد بن عبد الله الأئصاري، عن ابن عون، قال: كان إبراهيم النخعي، والحسن، والشَّعْبِيُّ: يأتون بالحديث على المعاني؛ وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ورجاء بن حيوة: يُعيدون الحديث على حروفه.

حدثنا علي بن خشرم، نا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، قال: قلت لأبي عثمان النهدي: إنك تحدثنا بالحديث، ثم تحدثنا به على غير ما حدثتنا، قال: عليك بالسمع الأول.

حدثنا الجارود، نا وكيع، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، قال: إذا أصبت المعنى أجزأك.

حدثنا علي بن حجر، نا عبد الله بن المبارك، عن سيف هو ابن سليمان، قال: سمعتُ مجاهدًا يقول: انقص من الحديث إن شئت، ولا تزد فيه.

حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، نازيد بن حباب، عن رجل، قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال: إن قلتُ لكم: إني أحذركم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى.

حدثنا الحسين بن حريث، قال: سمعت وكيعا يقول: إن لم يكن المعنى واسعا فقد هلك الناس.

وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمة مع حفظهم:

حدثنا محمد بن حميد الرازي، نا جرير، عن عمارة بن القعقاع، قال: قال لي إبراهيم النخعي: إذا حلثتني فحدثني عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، فإنه حدثني مرة بحديث، ثم سأله بعد ذلك بسنين فما أخرم منه حرفًا.

حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، نا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور، قال: قلت لإبراهيم: ما سالم بن أبي الجعد أتم حديثاً منك؟ قال: لأنه كان يكتب.

حدثنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، نا سفيان، قال: قال عبد الملك بن عمير: إني لأحدث بالحديث، فما أدع منه حرفًا.

حدثنا الحسين بن مهدي البصري، نا عبد الرزاق، نا معمر، قال: قال قتادة: ما سمعتُ أذنأي شيئاً قط إلا وعاه قلبي.

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، نا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: ما رأيت أحداً أنص للحديث من الزهري.

حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أيوب السخيتاني: ما علمتُ أحداً كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهري: من يحيى بن أبي كثير.

حدثنا محمد بن إسماعيل، نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد، قال: كان ابن عون يحدث، فإذا حدثته عن أيوب بخلافه: تركه، فأقول: قد سمعته! فيقول: إن أيوب كان أعلمنا بحديث محمد بن سيرين.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قلت ليحيى بن سعيد: أيهما أثبت: هشام الدستوائي أو مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس.

حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد، حدثني أبو الوليد، قال: سمعت حماد بن زيد، يقول: ما خالفني شعبة في شيء إلا تركته قال: قال أبو بكر، وحدثني أبو الوليد، قال: قال لي حماد بن سلمة: إن أردت الحديث فعليك بشعبة!

حدثنا عبد بن حميد، نا أبو داود، قال: قال شعبة: ما رويت عن رجل حديثا واحدا إلا أتيت أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث: أتيت أكثر من عشرة، والذي رويت عنه خمسين حديثا: أتيت أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مائة: أتيت أكثر من مائة مرة، إلا حيّان الكوفي البارقى، فإني سمعت منه هذه الأحاديث، ثم عدت إليه، فوجدته قد مات.

حدثنا محمد بن إسماعيل نا عبد الله بن أبي الأسود، نا ابن مهدي، قال: سمعت سفيان، يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان، قال علي: قلت ليحيى: أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال: سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أمراً فيها، قال يحيى بن سعيد: وكان شعبة أعلم بالرجال: فلان عن فلان، وكان سفيان صاحب الأبواب.

[حدثنا عمرو بن علي، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: الأئمة في الأحاديث أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وحماد بن زيد]^(١)

(١) زيادة من المصرية، وشرح علل الترمذی.

حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، قال: سمعت وكيعاً يقول: قال شعبة: سليمان أحفظ مني، ما حدثني سليمان عن شيخ بشي، فسألته إلا وجدته كما حدثني. سمعت إسحاق بن موسى الأنصاري، قال: سمعت مَعْنَنَ بن عيسى، يقول: كان مالك بن أنس يشدد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإياء والنساء ونحو هذا.

حدثنا أبو موسى، ثنى إبراهيم بن عبد الله بن قُرَيْمٍ الأنصاري قاضي المدينة، قال: مرَّ مالك بن أنس على أبي حازم، وهو جالس يحدث فَجَازَهُ، فقيل له؟ فقال: إني لم أجد موضعاً أجلس فيه، فكرهتُ أن آخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائم.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: مالك عن سعيد بن المسيب أحبُّ إليَّ من سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي، قال يحيى: ما في القوم أحد أصحُّ حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً في الحديث. سمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما رأيت بعني مثل يحيى بن سعيد القطان.

قال: وسئل أحمد عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، فقال أحمد: وكيع أكبر في القلب، وعبد الرحمن إمام.

سمعت محمد بن عمرو بن نُبَهَانَ بن صفوان الثقفي البصري، يقول: سمعت علي بن المديني يقول: لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت: إني لم أر أحداً أعلم من عبد الرحمن بن مهدي.

قال أبو عيسى: والكلام في هذا، والرواية عن أهل العلم تكثر، وإنما بينا شيئاً منه على الاختصار، لِيُسْتَدَلَّ به على منازل أهل العلم، وتفاضل بعضهم على بعض في الحفظ والإتقان؛ فمن تكلم فيه من أهل العلم: لأى شيء تكلم فيه؟ والقراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه إذا لم يحفظ: هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع.

حدثنا حسين بن مهدي البصري، نا عبد الرزاق، نا ابن جريج، قال: قرأتُ على عطاء بن أبي رباح، فقلتُ له: كيف أقول؟ فقال: قل: حَدَّثَنَا.

حدثنا سُريد بن نصر، نا علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عَصَمَةَ، عن يزيد النحوي، عن عكرمة: أن نفرًا قَدِمُوا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه، فجعل يقرأ عليهم، فيقدم ويؤخر، فقال: إني بِلَهْتُ لهذه المصيبة فاقراءوا علي، فإن إقرارى به كقراءتى عليكم.

حدثنا سُريد، نا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعتمر، قال: إذا ناول الرجل كتابه آخر، فقال: اَرَوْ هذا عني فله أن يرويه.

وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: سألت أبا عاصم النبيل عن حديث، فقال: اقرأ علي، فأحييتُ أن يقرأ هو، فقال: أأنتَ لا تُجيزُ القراءة؟! وقد كان سفيان الثوري، ومالك بن أنس يُجيزانِ القراءة.

حدثنا أحمد بن الحسن، نا يحيى بن سليمان الجعفي المصري، قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلتُ: حدثنا فهو ما سمعت مع الناس؛ وما قلت: حدثني فهو ما سمعت وحدي؛ وما قلت: أخبرنا فهو ما قرئ على العالم، وأنا شاهد؛ وما قلت: أخبرني فهو ما قرأتُ على العالم يعني وأنا وحدي.

وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى، يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: حدثنا وأخبرنا واحد.

قال أبو عيسى: وكنا عند أبي مُصْعَبِ المديني، فقرأ عليه بعض حديثه، فقلت له: كيف نقول؟ فقال: قل: حدثنا أبو مُصْعَبِ.

قال أبو عيسى: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي عنه شيئاً من حديثه، فله أن يروي عنه.

حدثنا محمود بن غيلان، نا وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز، عن بشير بن نهيك، قال: كتبت كتاباً عن أبي هريرة، فقلت: أرويه عنك؟ قال: نعم.

حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي، نا محمد بن الحسن، عن عوف الأعرابي،

قال: قال رجل للحسن: عندي بعض حديثك: أرويه عنك؟ قال: نعم؛ قال أبو عيسى: ومحمد بن الحسن: إنما يعرف بمحبوب بن الحسن، وقد حدث عنه غير واحد من الأئمة.

حدثنا الجارود بن معاذ، نا أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر، قال: أتيت الزهري بكتاب، فقلت له: هذا من حديثك: أرويه عنك؟ قال: نعم.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، عن يحيى بن سعيد، قال: جاء ابن جريج إلى هشام بن عروة بكتاب، فقال: هذا حديثك: أرويه عنك؟ فقال: نعم، قال يحيى: فقلت في نفسي: لا أدري أيهما أحب أمرًا!

وقال علي: سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني؟ فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرني قال: لا شيء! إنما هو كتاب دفعه إليه.

قال أبو عيسى: والحديث إذا كان مرسلاً: فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضعفه غير واحد منهم.

حدثنا علي بن حجر، أنا بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم، قال: سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة! نجينا بأحاديث ليس لها خُطْمٌ ولا أُرْمَةٌ!

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد: مرسلاتُ مجاهد أحبُّ إلى من مرسلاتِ عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب. قال علي: قال يحيى: مرسلات سعيد بن جبير أحبُّ إلى من مرسلات عطاء. قلت ليحيى: مرسلات مجاهد أحبُّ إليك أم مرسلات طاووس؟ قال: ما أقربهما!

قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلاتُ أبي إسحاق عندي شبةٌ لا شيء، والأعمش، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير؛ ومرسلاتُ ابن عينة

شبهه الريح؛ ثم قال: إى والله! وسفيان بن سعيد.

قلت ليحيى: مرسلات مالك؟ قال: هي أحب إلي، ثم قال يحيى: ليس فى القوم أحد أصح حديثاً من مالك!

حدثنا سوار بن عبد الله العنبري، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: ما قال الحسن فى حديثه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وجدنا له أصلاً، إلا حديثاً أو حديثين.

قال أبو عيسى: ومن ضعف المرسل: فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله: لعله أخذه عن غير ثقة:

قد تكلم الحسن البصرى فى معبد الجهنى، ثم روى عنه.

حدثنا بشر بن معاذ البصرى، نامرحوم بن عبد العزيز العطار، حدثنى أبى وعمى، قالاً: سمعنا الحسن يقول: إياكم ومعبد الجهنى، فإنه ضالٌّ مضلٌّ! قال أبو عيسى: ويروى عن الشعبي، قال: نا الحارث الأعور، وكان كذاباً؛ [وقد حدث عنه؛ وأكثر الفرائض التى ترونها عن على وغيره: هى عنه، وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علمنى الفرائض، وكان من أفض الناس]^(١) وسمعت محمد بن بشار، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدى، يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركت لجابر الجعفى بقوله — لما حكى عنه — أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه؟! قال محمد بن بشار: وترك عبد الرحمن بن مهدى حديث جابر الجعفى.

وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً:

حدثنا أبو عبيدة بن أبى السفر الكوفى، نا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعى: أسند لى عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثكم عن رجل عن عبد الله: فهو الذى سميت،

(١) زيادة من المصرية. وشرح علل الترمذى.

وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد عن عبد الله.
وقد اختلف الأئمة من أهل العلم فى تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما
سوى ذلك من العلم:

ذكر عن شعبة: أنه ضَعَفَ أبا الزبير المكي، وعبد الملك بن أبي سليمان،
وحكيم بن جبير، وترك الرواية عنهم، ثم حَدَّثَ شعبة عن من هو دون هؤلاء فى
الحفظ والعدالة: حَدَّثَ عن جابر الجعفى، وإبراهيم بن مسلم الهجرى، ومحمد
بن عبيد الله العرزمى، وغير واحد ممن يضعفون فى الحديث.

حدثنا محمد بن عمرو بن نَبَهَان بن صفوان البصرى، نا أمية بن خالد،
قال: قلت لشعبة: تَدْعُ عبد الملك بن أبي سليمان، وتحدِّث عن محمد بن
عبيد الله العرزمى؟ قال: نعم.

قال أبو عيسى: وقد كان شعبة حَدَّثَ عن عبد الملك بن أبي سليمان، ثم
تركه، ويقال: إنما تركه لما تفرَّد بالحديث الذى رَوَى عن عطاء بن أبي رباح،
عن جابر بن عبد الله، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: "الرجل أحقُّ
بشفعته، يُنتَظَرُ به، وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً"

وقد ثَبَّتَ غير واحد من الأئمة، وحَدَّثُوا عن أبي الزبير، وعبد الملك بن
أبي سليمان، وحكيم بن جبير!

حدثنا أحمد بن منيع، نا هُشَيْم، نا حجاج وابن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي
رَبَاح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تَذَاكُرنا حديثه، وكان أبو
الزبير أحفظنا للحديث.

حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أبو
الزبير: كان عطاء يُقْلَعُنِي إلى جابر بن عبد الله أَحْفَظُ لهم الحديث.

حدثنا ابن أبي عمر، نا سفيان، قال: سمعتُ أيوب السَّخْتِيَانِي، يقول:
حدثني أبو الزبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير، قال سفيان بيده يَقْبِضُهَا، قال أبو
عيسى: إنما يعنى بذلك الإِتْقَان والحفظ.

ويُروى عن عبد الله بن المبارك، قال: كان سفيان الثوري يقول: كان عبد الملك بن أبي سليمان ميزانا في العلم.

حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: سألت يحيى بن سعيد: عن حكيم بن جبير؟ قال: تركه شعبة من أجل هذا الحديث الذي رواه في الصدقة، يعني حديث عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من سأل الناس وله ما يُغنيه، كان يوم القيامة خُموشاً في وجهه" قيل: يا رسول الله! ما يُغنيه؟ قال: "خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب"

قال علي، قال: يحيى: وقد حدث عن حكيم بن جبير: سفيان الثوري، وزائدة؛ قال علي: ولم يري يحيى بحديثه بأساً.

حدثنا محمود بن غيلان، نا يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن جبير بحديث الصدقة؛ قال يحيى بن آدم: فقال عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لسفيان الثوري: لو غير حكيم حدث بهذا! فقال له سفيان: وما لحكيم؟! لا يحدث عنه شعبة؟ قال: نعم، فقال سفيان الثوري: سمعت زُبَيْدًا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد.

قال أبو عيسى: وما ذكرنا في هذا الكتاب: "حديث حسن" فإنما أردنا حُسْنَ إسناده عندنا: كلُّ حديث يُروى: لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك: فهو عندنا حديث حسن.

وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث غريب، فإن أهل الحديث يَسْتَفْرِغُونَ الحديث لمعان:

رب حديث يكون غريباً: لا يُروى إلا من وجه واحد، مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشْرَاء، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ فقال: "لو طعنت في فخذها أجزأ عنك"؛ فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي العُشْرَاء، ولا يُعرف لأبي العُشْرَاء عن أبيه إلا هذا الحديث؛ وإن كان هذا الحديث عند أهل العلم مشهوراً، فإنما اشتهر من حديث

حماد بن سلمة، لا نعرفه إلا من حديثه.

يعنى ورُبَّ رجل من الأئمة يحدث بالحديث، لا يعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه مثل ما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته؛ وهذا حديث لا يعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار: رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة.

وروى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قَوْهَمَ فيه يحيى بن سليم، والصحيح: هو عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ هكذا روى عبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نعيم، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وروى المؤمل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لوددتُ أن عبد الله بن دينار أذن لي، حتى كنتُ أقوم إليه، فأقبل رأسه.

قال أبو عيسى: ورُبَّ حديث: إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث؛ وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمد على حفظه:

مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قرَضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاةَ الفطر من رمضان، على كل حُرٍّ أو عبدٍ، ذَكَرٍ أو أنثى من المسلمين: صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير؛ قال: وزاد مالك في هذا الحديث: "من المسلمين" وروى أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: "من المسلمين"

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يُعتمد على حفظه.

وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل، قالوا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤدَّ عنهم صدقة الفطر، واحتجوا بحديث مالك؛ فإذا زاد حافظ ممن يُعتمد على حفظه قبل ذلك عنه.

ورُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد:

حدثنا أبو كريب، وأبو هشام الرفاعى، وأبو السائب، والحسين بن الأسود، قالوا: نا أبو أسامة، عن بُريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد" قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يُستغرب من حديث أبي موسى، سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة. وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة، فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب، وقال: ما علمت أن أحداً حدث بهذا غير أبي كريب، وقال محمد: وكنانرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة.

حدثنا عبد الله بن أبي زياد وغير واحد، قالوا: نا شَبَابَة بن سَوَّار، ناشبة، عن بُكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَر، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدُّبَاءِ والمزْفَتِ. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحداً حدث به عن شعبة غير شَبَابَة؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة: أنه نهى أن يُنْتَبَذَ في الدُّبَاءِ والمزْفَتِ؛ وحديث شَبَابَة إنما يُستغرب: لأنه تفرد به عن شعبة.

وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الحج عرفة" فهذا الحديث المعروف: أصحُّ عند أهل الحديث بهذا الإسناد.

حدثنا محمد بن بشار، نامةاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مُزَاحِم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من تبع جنازةً فصلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى يُقضى قضاؤها فله

قيراطان" قالوا: يا رسول الله! ما القيراطان؟ قال: "أصغرهما مثل أحد"
حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سلام،
حدثني يحيى بن أبي كثير، نا أبو مزاحم، سمع أبا هريرة، عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: "من تبع جنازة فله قيراط" فذكر نحوه بمعناه. قال عبد الله،
وأنا مروان، عن معاوية بن سلام، قال: قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى
المهري، عن حمزة بن سفيينة، عن السائب، سمع عائشة، عن النبي صلى الله
عليه وسلم نحوه، قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذي استغربوا
من حديثك بالعراق؟ فقال: حديث السائب عن عائشة، عن النبي صلى الله
عليه وسلم، فذكر هذا الحديث؛ وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا
الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن.

قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روى من غير وجه عن عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم، وإنما يُستغرب هذا الحديث لحال إسناده، لرواية السائب
عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، نا يحيى بن سعيد القطان، نا المغيرة بن
أبي قرة السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل: يا رسول الله!
أعقلها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: "أعقلها وتوكل!" قال عمرو بن
علي، قال يحيى بن سعيد: هذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لانعرفه من حديث أنس
بن مالك إلا من هذا الوجه؛ وقد روى عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحو هذا.

وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار، لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنَ الْمُنْفَعَةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ
النَّفْعَ بِمَا فِيهِ، وَأَنْ لَا يَجْعَلَهُ عَلَيْنَا وَبِالْأَبْرَحْمَةِ، آخِرُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ!



بسم الله الرحمن الرحيم

شرح كتاب العلل

إسناد الكتاب إلى الترمذی

قال الشيخ الكبير المُسْنِدُ الرَّحْلَةُ، أبو حفص عمر بن محمد بن طَبْرَزْد البغدادي، المعروف بابن طبرزد المؤدب (٥١٦-٦٠٧هـ) رحمه الله:

(أخبرنا الكُرُوحِيُّ) هو عبد الملك بن عبد الله، أبو حفص الكروخي الهروي (٤٦٢-٥٤٨هـ) وكُرُوحٌ على يوم من هَرَاة، وكان شيخاً صالحاً ذنباً خيراً، حسن السيرة، صدوقاً، ثقة.

(نا القاضي أبو عامر الأزدي) هو أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي المَهْلَبِيُّ الهروي الشافعي (٤٠٠-٤٨٧هـ) وكان شيخاً عديم النظر زهداً صلاحاً وعِفَّةً، وكانت إليه الرَّحْلَةُ من الأقطار.

(والشيخ الفُورَجِيُّ) هو أبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي، وهذه النسبة إلى غُورَة: قرية من قرى هَرَاة (ت ٤٨١هـ) روى جامع الترمذی عن الجَرَّاحِي، وعنه الكروخي. (وأبو المظفر الدَّهَّان) هو عبيد الله بن علي الدهان: بائع الدهن، حَدَّثَ الكروخي بجامع الترمذی عن أبي عامر الأزدي، وعن الفُورَجِيِّ، وعن عبد العزيز بن محمد بن أبي نصر التُّرَيْقِيِّ، سوى الجزء الأخير، فليس عند الترياقی، فسمعه من أبي المظفر الدهان، فلذا ذكر الترياقی في أول الجامع، ولم يذكره ههنا، بل ذكر الدهان، وأول الجزء المذكور: مناقب ابن عباس، قاله الذهبي في ترجمة الكروخي.

(قالوا: يعنى الأزدي، والفورجي، والدّهان:

(نا أبو محمد الجراحى) هو أبو محمد بن عبد الجبار الجراحى المروزي (٣٣١-٤١٢ هـ) سكن هراة، فحدث بها بجامع الترمذى عن أبى العباس المحبوبي، فحمل الكتاب عنه خلق، والجراحى: نسبة إلى الجراح، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه.

(نا أبو العباس المحبوبي) هو محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي (ت ٣٤٦ هـ) كانت إليه الرحلة في سماع الجامع للترمذى، ورحل إلى ترمذ لللقى أبى عيسى الترمذى في سنة خمس وستين ومائتين، وهو ابن ست عشرة سنة.

(أنا أبو عيسى الترمذى:) هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى البوغى الترمذى، من أهل ترمذ على نهر جیحون، مصنف الجامع وكتاب العلل وغيرهما، كان يضرب به المثل في الحفظ، مات البخارى فلم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمى وبقي ضريراً سنين، وقال بدوره في حق جامعه: صنفْتُ هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فَرَضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب — يعنى جامعه — فكأنما في بيته نبى يتكلم اه ولد سنة تسع ومائتين، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، فرحمه الله رحمة واسعة.

أحاديث الجامع كلها معمول بها ما عدا اثنين

(قال) الإمام الترمذى رحمه الله: (جميع ما فى هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم) العطف للتفسير (ما خلا حديثين) ما خلا: كلمة استثناء (حديث ابن عباس) بدل من حديثين (أن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف، ولا سفر، ولا مطر) فليل لابن عباس: ماذا أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يُخرج أمته (٢٧: ١)

(وحديث النبى صلى الله عليه وسلم، أنه قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) هذا حديث معاوية رضى الله عنه، قال: (وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب) أى بينا وجه عدم العمل بهما في الجامع، فقال في حديث ابن عباس (٢٧: ١) قد روى عنه خلافه: قال النبى صلى الله عليه وسلم: "من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من الكبائر" فأخذ الأمة بهذا الحديث، وتركوا حديث ابن عباس الأول في

الجمع من غير عذر.

وقال في حديث القتل (١: ١٧٤) أنه منسوخ، ثم ذكر شواهد النسخ، فقال: روى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "إن من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" قال: ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة، فضربه، ولم يقتله، قال أبو عيسى: فرفع القتل، وكانت رخصة اهـ وقال في الكوكب: هذا إذا حُمِلَ لفظ الحديثين على ظاهر معناهما، وإلا فقد بينالك أن الجمع كان بحسب الصورة، لا الحقيقة، وكذلك القتل: كان الأمر فيه إذا رأى الإمام ذلك تعزيراً، وهو معمول به، وإنما المتروك كونه تشريعاً وأمر وجوب اهـ.

قلت: كذا في كتب الحديث أحاديث أخر لم يعمل بها أحد من العلماء، إما لكونها منسوخة، أو مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو مؤولة مصروفة عن الظاهر. وفذلكة القول: أن كتاب الإمام الترمذی هذا وإن كان "جامعاً" لا محتواه على أنواع الحديث الثمانية من العقائد، والأحكام، والآداب، والمنافق، والفتن، والأشرار، والسير، والتفسير، ولكن موضوعه في الحقيقة هو جمع أحاديث الأحكام، وعرض مستدلّات المجتهدين من الأئمة الأعلام، فهو كتاب السنن كذلك، فقال: جميع ما فيه إلى آخره.

أسانيد أقوال الفقهاء إلى الترمذی

١ - أسانيد أقوال سفيان الثوري

قال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء) أي من أقوالهم ومذاهبهم (فما كان فيه) وفي المصرية: منه (من قول سفيان الثوري) هو سفيان بن سعيد الثوري (٩٧-١٦١هـ) أحد الأئمة الأعلام، وأمير المؤمنين في الحديث، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، ولد ونشأ في الكوفة، له من الكتب "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير" كلاهما في الحديث، وكان من المجتهدين الكبار، جُلُّ آرائه يوافق رأى أبي حنيفة رحمهما الله تعالى.

(فأكثره ما حدثنا به: محمد بن عثمان الكوفي) أبو عبد الله العجلي (ت ٢٥٤هـ) وكان ثقة (حدثنا عبيد الله بن موسى) العباسي، مولاهم، الكوفي (١٢٨-٢١٣هـ) روى له البخاري ٢٧ حديثاً (عن سفيان) رحمه الله.

(ومنه ما حدثني به: أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذی) وهو المروزی (حدثنا محمد بن يوسف الفريابي) وُلد سنة ١٢٠هـ وتوفي سنة ٢١٢هـ أدرك الأعمش والثوري ولازمه، وله حديث كثير عنه، أخرج له الجماعة (عن سفيان) رحمه الله.

٢- أسانيد أقوال مالك

قال أبو عيسى: (وما كان فيه) أي في الجامع (من قول مالك بن أنس) أبي عبد الله الأصبحي (٩٣-١٧٩هـ) أحد الأئمة الأربعة (فاكثره ما حدثنا به: إسحاق بن موسى الأنصاري) الخطمي، أبو موسى المدني (ت ٢٤٤) قال النسائي: أصله كوفي، روى عنه مسلم والترمذی وغيرهما، وكان ثقة متقناً (نا معن بن عيسى القزاز) أبو يحيى المدني (ت ١٩٨هـ) ثقة ثبت، وهو أثبت أصحاب مالك وأتقنهم (عن مالك بن أنس) رحمه الله. قال: (وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به: أبو مُصْعَب المدني) كذا في المصرية، وهو الصحيح، وفي الهندية: المدني، وهو أحمد بن أبي بكر الزهري، من ولد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، روى عن مالك الموطأ، وهو فقيه أهل المدينة مات سنة ٢٤٢ وقد نيف على التسعين (عن مالك بن أنس) رحمه الله. قال: (وبعض كلام مالك: ما أخبرنا به: موسى بن حزام) الترمذی أبو عمران نزيل بلخ، ثقة، فقيه، عابد، مات سنة ٢٥١هـ (أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي) أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة، كان عابداً فاضلاً ثقة، من أشهر أصحاب مالك ورواته، مات بمكة سنة ٢٢١هـ (عن مالك بن أنس) رحمه الله.

٣- أسانيد أقوال ابن المبارك

قال أبو عيسى: (وما كان فيه من قول ابن المبارك) وهو عبد الله بن المبارك المروزی (١١٨-١٨١هـ) شيخ الإسلام، كان ثقة، ثبّتاً، مجتهداً، مجاهداً، جواداً، تاجراً، جُمعت فيه خصال الخير، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، فكانت أقواله الفقهية — التسعين في المائة — هي أقوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى (فهو ما حدثنا به: أحمد بن عبدة الأملي) أبو جعفر، صدوق، روى عنه أبو داود والترمذی (عن أصحاب ابن المبارك، عنه) رحمه الله.

(منه: ماروى) الآملى (عن أبى وهب محمد بن مزاحم) المروزی، صدوق مات سنة تسع ومائتين (عن ابن المبارك) رحمه الله.

قال: (ومنه ماروى) الآملى (عن على بن الحسن) بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزی، كان ثقة حافظاً عالماً بابن المبارك مات سنة ٢١٢ هـ (عن عبد الله بن المبارك) رحمهما الله.

قال: (ومنه ما روى) الآملى (عن عبدان) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة الأزدي العنكي، أبو عبد الرحمن المروزی، وعبدان لقب له، كان ثقة حافظاً، مات سنة ٢٢١ هـ (عن سفيان بن عبد الملك) المروزی، من كبار أصحاب ابن المبارك، مات قبل المائتين (عن ابن المبارك) رحمهم الله.

قال: (ومنه ماروى) الآملى (عن جبان بن موسى) بن سوار السلمي، أبو محمد المروزی روى عنه البخارى ومسلم، مات سنة ٢٣٣ هـ (عن ابن المبارك) رحمهما الله تعالى.

قال: (ومنه ما روى) الآملى (عن وهب بن زمعة) التميمي، أبو عبد الله المروزی روى عن ابن المبارك، وعن فضالة بن إبراهيم النسوى، روى له مسلم والترمذى والنسائى (عن فضالة النسوى) هو ابن إبراهيم التيمي المروزی كان ثقة ضابطاً، والنسوى لغة فى النسائى (عن عبد الله بن المبارك) رحمهم الله تعالى.

قال: (وله) أى لأحمد بن عبد الله الآملى (رجال مسمون) أى شيوخ متعينون (سوى من ذكرنا) أى سوى شيوخه المذكورين، يروون (عن ابن المبارك) رحمهم الله.

٤ - أسانيد أقوال الشافعى

قال أبو عيسى: (وما كان فيه من قول الشافعى: فأكثره ما أخبرنى به الحسن بن محمد الزعفرانى) أبو على البغدادى (ت ٢٥٩ هـ) راوية الشافعى، كان ثقة، ولم يكن فى وقته من هو أفصح منه ولا أبصر باللغة (عن الشافعى) رحمهما الله تعالى.

قال: (وما كان من الوضوء والصلاة: حدثنا به أبو الوليد المكي) هو موسى بن أبى الجارود، أبو الوليد المكي الفقيه، صاحب الشافعى، صدوق، روى عن الشافعى حديثاً كثيراً، وروى عنه الأمالى وغيرها (عن الشافعى) رحمهما الله تعالى.

قال: (ومنه ما حدثنا به أبو إسماعيل الترمذى) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف

السُّلَمي، أبو إسماعيل الترمذی (ت ٢٨٠هـ) نزيل بغداد، ثقة، حافظ (ثنايوسف بن يحيى القرشي البُزْطِي) أبو يعقوب المصري الفقيه (ت ٢٣٢هـ) صاحب الشافعي (عن الشافعي) رحمه الله.

قال: (وذكر) أبو إسماعيل الترمذی (فيه) أى فى قول الشافعي (أشياء عن الربيع) بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، مات سنة سبعين ومائتين، وله ست وتسعون سنة (عن الشافعي) رحمه الله تعالى.

قال الترمذی: (وقد أجاز لنا الربيع) المرادى (ذلك) الأقوال (وكتب به إلينا) قال ابن حجر فى التهذيب فى ترجمة الربيع المرادى: روى له الترمذی بواسطة أبي إسماعيل الترمذی، وقد روى الترمذی عنه بالإجازة اهـ.

٥- أسانيد أقوال أحمد وإسحاق

قال أبو عيسى: (وما كان فيه من قول أحمد بن) محمد بن (حنبل) الشيباني المروزي، أبي عبد الله البغدادي (١٦٤-٢٤١هـ) أحد الأئمة الأربعة (وإسحاق بن إبراهيم) بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي (١٦١-٢٣٨هـ) ثقة، حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، وسبب تلقيه "ابن راهويه": أن أباه ولد فى طريق مكة، فقال أهل مرو: راهويه! أى ولد فى الطريق (فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج — الذى لا شعر على عارضيه — أبو يعقوب المروزي (ت ٢٥١هـ) كان ثقة ثبتا (عن أحمد وإسحاق) رحمه الله تعالى.

قال: (إلا ما فى أبواب الحج والديات والحدود، فإنى لم أسمع من إسحاق بن منصور، وأخبرنى به محمد بن موسى الأصم) قال الذهبي: ما حدث عنه إلا الترمذی (عن إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق) رحمه الله تعالى.

قال: (وبعض كلام إسحاق أخبرنا به محمد بن أفلح) بن عبد الملك، أبو عبد الرحمن النيسابورى المعروف بالترك (عن إسحاق) رحمه الله تعالى.

قال الإمام الترمذی: (وقد بينا هذا) أى أسانيد أقوال الفقهاء (على وجهه) أى رويتا كل قول بسنده الخاص به (فى الكتاب الذى فيه الموقوف) هو كتاب للترمذی جمع فيه الأحاديث الموقوفة والمقطوعة وأقوال الفقهاء، وهو من الكتب المفقودة.

قال العلامة ابن رجب الحبلى رحمه الله (٧٣٦-٧٩٥هـ) فى شرح علل الترمذی: اعلم أن أبا عيسى رحمه الله ذكر فى هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين، كسفیان، وابن المبارك، ومالك، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، وذكر فيه كثيراً من العلل والعوارىخ والعراجم، ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، فذكر ههنا أسانيد محتملة، وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيد ذلك، حيث ذكر أن بعضه عن فلان، وبعضه عن فلان، ولم يبين ذلك البعض ولم يميزه، وقد ذكر أنه بين ذلك على وجهه فى كتابه الذى فيه الموقوف، وكأنه — رحمه الله — له كتاب مصنف أكبر من هذا، فيه الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات اهـ.

قلت: قد ذكر الترمذی أقوال أهل الكوفة أيضاً فى الجامع، ولكن لم ينسبها إلى أحد منهم، بل كنى بأهل الكوفة، فلم يكن ذلك لتوتر العلاقات بين أهل الحديث وأهل الراى، كما قد يُظن، بل كان ذلك: لأن أقوال أهل الراى لم يصل إلى الترمذی بالأسانيد، وإنما أخذها من كتبهم، وذلك العصر كان عصر إسناد، فلم يكن جائزاً فى تلك العصر أن ينسب القول إلى أحد إلا بالإسناد، فلذا ذكر مذهبهم بالإجمال، كما أن الطحاوى لم ينسب الأقوال فى "شرح معانى الآثار" إلى أحد من المجتهدين سوى أئمة الأحناف، بل يقول: ذهب قوم، وخالفهم آخرون، لأنه أخذ ذلك من كتبهم، لا من أفواه الرجال، والنقل من الدفاتر لم يكن مؤتمناً، لأن الوراقين كانوا يتصرفون فى الكتب، والله أعلم.

مأخذ علل الأحاديث وأحوال الرواة

قال أبو عيسى رحمه الله: (وما كان فيه) أى فى الجامع (من ذكر العلل فى الأحاديث) العلة من كل شئ: سببه، وهى فى اصطلاح المحدثين: عبارة عن سبب غامض خفى قادح فى الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً، وتُدرك بتفرد راوٍ، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف على وهم وقع فيه؛ وتقع فى الإسناد — وهو الأكثر — وقد تقع فى المتن؛ وقد تُطلق العلة على غير مقتضاها، ككذب الراوى، وفسقه، وغفله، ونحوها من أسباب ضعف الحديث اهـ الكوكب الدرى (والرجال والتاريخ) عطف على العلل، يعنى أحوال

الرواة (فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ) للإمام البخاري رحمه الله. وللبخاري ثلاثة كتب في التاريخ: التاريخ الكبير، والأوسط، والصغير.

قال: (وأكثر ذلك ما ناظرْتُ به محمد بن إسماعيل) أبو عبد الله البخاري رحمه الله (١٩٤-٢٥٦هـ) كان جبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري رحمه الله تعالى والمناظرة: توجه العالمين إلى مسألة لإظهار الصواب.

قال: (ومنه ما ناظرْتُ به عبد الله بن عبد الرحمن) الدارمي السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ) كان من حفاظ الحديث صاحب سنن الدارمي، عاقلًا فاضلاً مفسراً فقيهاً، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند (وأبا زرعة) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (٢٠٠-٢٦٤هـ) كان يحفظ مائة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل، وعرض مسلم صحيحه عليه، فكل ما أشار أن له علّة تركه، فرحمه الله تعالى.

قال: (وأكثر ذلك) يعني علل الحديث وأحوال الرواة (عن محمد) البخاري (وأقل شيء فيه) أي في الجامع (عن عبد الله) الدارمي (وأبي زرعة) الرازي.

قال: (ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل) أي في أمر علة الأحاديث (والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كبير أحد) يدل من أحد (أعلم) مفعول ثانٍ للم أر (من محمد بن إسماعيل) رحمه الله تعالى؛ وكلامه هذا كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما.

وجه ذكر أقوال الفقهاء، وبيان علل الحديث، وأحوال الرواة

بين الإمام الترمذی رحمه الله تعالى وجه تصنيف الجامع على هذا النهج العجيب، من ذكر أقوال الفقهاء، وبيان علل الحديث، والكشف عن أحوال الرواة، والحكم على كل حديث، فقال: (وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث: لأننا سئلنا عن هذا، فلم نفعله زماناً) ليكون الكتاب في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة محضة، لا يخالطها غيرها من أقوال الفقهاء وعلل الحديث وغيرها، كما فعل ذلك مسلم رحمه الله (ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس) ما: مصدرية، أي لرجاءنا منفعتهم في بيان ذلك (لأننا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف) أي تحملوا

المشقة في تصنيف كتب الحديث (مالم يُسبقوا إليه) يعنى أنى كنت أتردد فيه، لكون ذلك لم يسبق إليه أحد، فكنت أخاف في الإقدام على ما ليس له سابقة، لئلا أكون صاحب أمر محدث، ولكنى لما رأيت هؤلاء الكرام فعلوا مالم يفعله من قبلهم، قوئى بذلك عزمى، واندفع ما كان يمتلج فى وهمى اهـ الكوكب (منهم: هشام بن حسان) الأزدي القُرْطُوسى البصرى، كان ثقة، من أثبت الناس فى ابن سيرين، وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين، روى له الجماعة (وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج) المكي، ثقة، فقيه، فاضل، مات سنة خمسين ومائة أو بعدها (وسعيد بن أبى غروبة): مهران الهشكرى، أبو النضر البصرى، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة ست وخمسين ومائة (ومالك بن أنس) إمام دار الهجرة (وحمد بن سلمة) بن دينار البصرى، ثقة عابد، مات سنة سبع وستين ومائة (وعبد الله بن المبارك) المروزى (ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة) الهمداني، أبو سعيد الكوفى، ثقة متقن، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة (ووكيع بن الجراح) الرُّؤَاسى، أبو سفيان الكوفى، ثقة، حافظ، عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة (وعبد الرحمن بن مهدي) أبو سعيد البصرى، ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (وغيرهم من أهل العلم والفضل: صنفوا، فجعل الله تبارك وتعالى فى ذلك منفعة كثيرة؛ ولهم بذلك الثواب الجزيل من عند الله، لما نفع الله به المسلمين) ما: مصدرية، أى لنفع الله بذلك التصنيف المسلمين (فبهم القدوة) أى المثال الذى يتشبه به غيره، فيعمل مثل عمله (فيما صنفوا) أى فمشينا على منهاجهم، ونرجو فى ذلك الأجر العظيم، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين.

قال ابن رجب رحمه الله: وأول من علمناه بين ذلك — أى تكلم على الصحيح والضعيف، وبين علل الحديث، وكشف عن أحوال الرجال — أبو عيسى الترمذى رحمه الله، وقد بين فى كلامه هذا: أنه لم يسبق إلى ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سبّاهم: صنفوا مالم يُسبقوا إليه، فإذا زيد فى التصنيف بيان العلل ونحوها: كان فيه تأسُّ بهم فى تصنيف مالم يسبق إليه. وقد صنف ابن المدينى ويعقوب بن شيبة مسانيد معللة، وأما الأبواب المعللة: فلا نعلم أحدا سبق الترمذى إليها، وزاد الترمذى ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك فى الموطأ وسفيان فى الجامع اهـ.

جواز الكلام في الرجال صيانة للدين

اعلم أن الكلام في الجرح والعدول جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن، مما لا يجوز قبوله.

وقد ظن بعض من لا علم عنده: أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة — ولو كانت خاصة — كالقدح في شهادة شاهد الزور، جائز بغير نزاع، لما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى أهله رجب ر.

قال أبو عيسى رحمه الله: (وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال) فإنهم زعموا للفرط جهلهم: أن هذا غيبة، إن كان حقا، وإلا فزور وبهتان؛ والحق أنه جرح وتعديل صيانة للشرعية، وذبا عنها، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات ٦] وقال صلى الله عليه وسلم: "إن عبد الله رجل صالح" وقال: "بشر أخو العشيبة" (وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال:)

(منهم الحسن) بن يسار أبي الحسن (البصري) كان ثقة، فقيها، فاضلا مشهورا، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين (وطاوس) بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري، كان ثقة، فقيها، فاضلا، مات سنة ست ومائة (قد تكلموا في معبد الجهني) القدري، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة، قتل سنة ثمانين، قال الحسن: إياكم ومعبد الجهني، فإنه ضال مضل، وقال أيضا: لاتجالسوا معبدا، فإنه ضال مضل؛ وقال طاوس لمعبد الجهني: أنت الذي تفتري على الله عز وجل؟ فقال معبد: كُذِّبَ علي.

(وتكلم سعيد بن جبير) الأسدي الكوفي، وكان ثقة لينا فقيها، قُتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين (في طلق بن حبيب) العابد، وكان يروى الإرجاء، قال أيوب: رأيت سعيد بن جبير مع طلق بن حبيب؛ فقال: ألم أرك مع طلق؟ لاتجالسه.

(وتكلم إبراهيم) بن يزيد (النخعي) أبو عمران الكوفي الفقيه الثقة، مات سنة ست وتسعين (وعامر) بن شراحيل (الشَّعْبِيُّ) ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين (في الحارث) بن عبد الله (الأعور) الهمداني الكوفي، صاحب على، مات في خلافة ابن الزبير، ذكر مسلم في مقدمة كتابه عن إبراهيم: أن الحارث أتهم؛ وعن الشعبي: قال حدثني الحارث الأعور، وكان كذابا.

(وهكذا روى عن أيوب) بن أبي تميم (الشَّخِيحِيَّيْنِ) ثقة، ثبت، حجة، من كبار الفقهاء
 العُرَاد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة (وعبد الله بن عون) بن أَرْطَبَانَ، أبو عون البصري،
 ثقة، ثبت، فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسُّن، مات سنة خمسين ومائة
 (وسليمان) بن طَرْحَانَ (التيَمِي) أبو المعتمر البصري، ثقة، عابد (ت ١٤٣ هـ) (وشعبة بن
 الحجاج) العَتَكِي، أبو بَسْطَام الواسطي ثم البصري، ثقة، متقن، حافظ، كان الثوري يقول:
 هو أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة ستين ومائة (وسفيان) بن سعيد (الثوري) أبو عبد
 الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة
 إحدى وستين ومائة (ومالك بن أنس) إمام دار الهجرة (والأوزاعي) هو عبد الرحمن بن
 عَمْرٍو الفقيه الثقة الجليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة (وعبد الله بن المبارك) المروزي
 توفي سنة ١٨١ هـ (ويحيى بن سعيد القَطَّان) البصري، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، مات
 سنة ١٩٨ هـ (ووكيع بن الجَرَّاح) الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، مات في
 سنة ١٩٦ هـ (وعبد الرحمن بن مَهْدِي) أبو سعيد البصري، مات سنة ١٩٨ هـ (وغيرهم من
 أهل العلم: أنهم تكلّموا في الرجال وَضَعُفُوا؛ فَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَنَا — والله أعلم
 — النصيحة للمسلمين) قال أبو بكر بن خَلَاد ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء
 الذين تركت حديثهم خُصَمَاء ك عند الله؟ قال: لأن يكونوا خصمائي أحب إليّ من أن يكون
 خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثي؟.....
 وقيل لابن حنبل: لاتغيب العلماء، فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة، وليس هذا
 بغيبة..... وقال بعض الصوفية لابن المبارك: تغتاب! قال: اسكت! إذا لم نبين كيف
 يُعرف الحق من الباطل!..... وذكر الذهبي في التذكرة: قال يحيى بن معين: إنا لنظن
 على أقوام لعلهم قد خَطُوا رحالهم في الجنة من مائى عام

(لَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الطَّعْنَ عَلَى النَّاسِ وَالْغِيْبَةَ) العطف للتفسير (إنما أرادوا —
 عندنا — أن يُبَيِّنُوا ضَعْفَ هؤلاء لكي يُعْرِفُوا، لأن بعض الدين ضَعُفُوا كانوا أصحاب بدعة،
 وبعضهم كان مُتَّهَمًا في الحديث) أى مُتَّهَمًا بالكذب في الحديث، بأن يروى عنه صلى الله
 عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك، أو لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً
 للقواعد المعلومة في الدين (وبعضهم كانوا أصحاب غفلة) عن الإتيان (وكثرة خطأ)
 العطف للتفسير (فأراد هؤلاء الأئمة أن يُبَيِّنُوا أحوالهم شفقة) أى رحمة (على الدين وَتَثْبِتًا)

أى تحفظاً فى الدين، وفى نسخة: تلبيناً: أى إحصاءاً للدين (لأن الشهادة فى الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة فى الحقوق والأموال) لأن تركية الشهود من أحكام الشرع، وهو حق على القاضى، ولا يمكن أن يعاب القاضى بها، فكللك مهنا.

أهمية الإسناد، وجرح الرواة الضعفاء

١- قال: (وأخبرنى محمد بن إسماعيل) البخارى (لنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ثنى أبى، قال: سألتُ سفيان الثورى، وشعبة، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة عن الرجل يكون فيه تهمة) الكذب (أو ضعف: أسكت أو أُبين؟ قالوا: بَيِّن) لأن بيان تهمته وضعفه ليس غيبة له.

٢- قال: (حدثنا محمد بن رافع النيسابورى، نا يحيى بن آدم، قال: قيل لأبى بكر بن عيَّاش: إن ناساً يَجْلِسُونَ) للتحديث (ويجلس إليهم الناس) لآخذ الرواية عنهم (ولا يَسْتَأْهِلُونَ) أى ليسوا بأهل للتحديث (قال: فقال أبو بكر بن عيَّاش: كل من جلس جلس إليه الناس، وصاحبُ السنة إذا مات أحيى الله ذكره، والمبتدعُ لا يُذكر) أى لكل ساقطة لاقطة، فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض، يموت ذكر المبتدع بعد قليل، ويشتهر صاحب السنة.

وفى الكوكب: المراد أن صاحب بدعة: لا ينبغي أن يأخذ العلماء منه، ولا أن يتركوا العامة يسألون عنه، ويجلسون إليه، فلما كان كذلك لا يتحدث عنه أحد، فيموت ذكره، ولا يشتهر أمره، فَعَلِمَ أن العلماء يجوز لهم، بل يجب عليهم أن يظهروا للناس عيبه، ويمنعوهم عن الأخذ به اهـ.

٣- قال: (حدثنا محمد بن على بن الحسن بن شقيق، نا النضر بن عبد الله بن الأصم، نا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم، عن ابن سرين، قال: كان فى الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة) أى ظهر أهل البدع والأهواء والمراد من الفتنة: الفتنة فى الدين (سألوا عن الإسناد، لكى يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع) هذا الأثر خرَّجه مسلم فى مقدمة صحيحه، ولفظه: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فَيُنْظَرُ إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وَيُنْظَرُ إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم اهـ..... وإنما سألوا عن الإسناد أيام

المختار الفقهي، لكثرة الكذب على علي رضي الله عنه، قال الجوزجاني: كان المختار يعطى الرجل ألف دينار أو ألفين على أن يروى له في تقوية أمره حديثاً..... والبدعة: اعتقاد أمر محدث على خلاف ما عُرف في الدين، وما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بنوع شبهة وتأويل، لا بطريق جحود وإنكار، فإن ذلك كفر..... والمختار في حديث المبتدع: أنه إن كان داعياً إلى بدعته، ومُرَّجاً له: رُدٌّ؛ وإن لم يكن كذلك: قُبِلَ؛ إلا أن يروى شيئاً يقوَّى به بدعته، فهو مردود قطعاً،

٤- قال: (حدثنا محمد بن علي بن الحسن، قال سمعتُ عَبْدَانَ، يقول: قال عبد الله بن المبارك: الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدثك؟ بقى) مبهوراً، ساكناً..... وهذا أسلوب معروف، معلوم المحلوف منه في مناطق الناس في ذلك العصر: القرن الثاني وما بعده اهـ من تعليق الأجوبة الفاضلة ص: ٢٩٩ للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى..... وقال ابن سيرين: إن هذا العلم أى علم الحديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي رواية عنه، قال: إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه.

٥- قال (حدثنا محمد بن علي، أنا جَبَّان بن موسى، قال ذكر لعبد الله بن المبارك حديث، فقال: يحتاج لهذا) أى لهذا الحديث أو لهذه المسألة (أركاناً من أجراً) أى هذا الحديث في ثبوته وصحته محتاج إلى الإسناد القوي، وما ذكر من الإسناد فهو ضعيف، لا يقوم به حجة، قال الترمذی: (يعنى أنه ضَعُفُ إسناده) يعنى قول ابن المبارك هذا كناية عن ضَعْفِ الإسناد.

٦- قال: (حدثنا أحمد بن عبدة) الأُمَلَى (ناوهب بن زمعة، عن عبد الله بن المبارك: أنه ترك حديث)

الف- (الحسن بن عُمارة) البَجَلَى، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، مات سنة ١٥٣ هـ.
ب- (والحسن بن دينار) أبو سعيد التميمي، لم يكن حافظاً، قال ابن السارک: اللهم لا أعلم إلا خيراً، ولكن وقف أصحابي فوقفت، قال البخاري: تركه يحيى، وعبد الرحمن، وابن المبارك، ووکیع اهـ ميزان الاعتدال (١: ٤٨٧)

ج- (وإبراهيم بن محمد الأسلمي) أبو إسحاق المدني، أحد الضعفاء، تركه ابن المبارك والناس، وكان يرى القَدْر وكان جَهْمياً اهـ ميزان الاعتدال (١: ٥٧)

د- (ومقاتل بن سليمان) صاحب التفسير، أبو الحسن البلخي، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة، وقال أبو حنيفة، أفرط جهنم في نفى العشي، حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل — يعني في الإثبات — حتى جعله مثل خلقه، مات سنة خمسين ومائة هـ ميزان (١٧٣: ٤)

هـ (وعثمان بن مقسم البري) أبو سلمة الكندي البصري، أحد الأعلام على ضعف في حديثه، تركه يحيى القطان وابن المبارك هـ ميزان (٥٦: ٣)

و- (وروح بن مسافر) أبو بشر البصري، تركه ابن المبارك، كان يروى الموضوعات عن الثقات، لاتحل الرواية عنه هـ ميزان (٦١: ٢)

ز- (وأبى شيبة الواسطي) هو عبد الرحمن بن إسحاق، ضعفه وتركه يحيى وابن المبارك، روى له أبو داود والنسائي، ميزان: ترجمة: ٤٧١٢ وتهذيب (١٣٦: ٦)

ح- (وعمر بن ثابت) الكوفي، قال ابن المبارك: لاتحدثوا عن عمرو بن ثابت، فإنه يسب السلف، مات سنة ١٧٢ هـ ميزان ترجمة ٦٣٤٠.

ط- (وأيوب بن خوط) أبو أمية البصري، تركه ابن المبارك وغيره هـ ميزان.

ي- (وأيوب بن سويد) أبو مسعود الرملي، أخرج له أبو داود، والترمذي وابن ماجه، قال ابن المبارك: أرم به! ميزان: ترجمة (١٠٧٩)

ك- (ونصر بن طريف أبي جزء) القصاب، قال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث هـ ميزان، ترجمة (٩٠٣٤)

ل- (والحكم) بن عبد الله بن سعد الأيلي، كان ابن المبارك شديد الحمل عليه، ميزان: ترجمة (٢١٨٠)

م- (وحبيب بن ثابت) لا يدرى من ذا؟ أتى بخبر باطل هـ ميزان: ترجمة (١٦٩١)
قال الترمذي: (والحكم) الأيلي (روى) ابن المبارك (له حديث في كتاب الرقاق، ثم تركه) هذا جواب سؤال: كيف يقال، إن ابن المبارك ترك الحكم، وقد روى عنه في كتاب الزهد والرقاق؟ والجواب: تركه فيما بعد، لما انكشف عليه حاله.

(وقال) الترمذي: (حبیب) الذي تركه ابن المبارك (لا أدري) من هو؟

٧- قال أحمد بن عبدة: وسمعتُ عبدان، قال: كان عبد الله بن المبارك قرأ في الدرس (أحاديث بكر بن خنيس) الكوفي العابد (وكان) ابن المبارك (أخيراً) أي في آخر

حاله (إذا أتى عليها) أي على أحاديث بكر بن خنيس التي قرأها أولاً (أعرض عنها، وكان لا يذكُرُه) أي بكرًا، لعدم اعتداده به، فكما أنه أعرض عن بكر أخيراً كذا روى للحكم أولاً في الرقاق، ثم تركه.

٨- (قال أحمد) بن عبدة الأملی: (لنا أبو وهب) محمد بن مزاحم (قال: سموا لعبد الله بن المبارك رجلاً بهم) وفي نسخة: يتهم (في الحديث، فقال) ابن المبارك: (لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أحدث عنه) أي كوني ليصاً أحب إلي من التحديث عنه.

٩- قال أبو عيسى: (وأخبرني موسى بن جزام، قال: سمعتُ يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي أبو خالد الواسطي (يقول: لا يحل لأحد أن يروى عن سليمان بن عمرو) أبوداود (النخعي الكوفي) الكذاب، قال ابن حجر: كُلبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين — ممن نُقل كلامهم في الجرح والعدالة — فوق الثلاثين نفساً اهـ لسان الميزان (٩٩: ٣)

١٠- وهنا في المصرية وشرح علل الترمذی: لابن رجب زيادة: (حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو يحيى الحماني، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أحداً أكذب من جابر بن يزيد (الجعفي) أبو عبد الله الكوفي، مات سنة ١٢٧ هـ (ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح) المكي توفي سنة ١١٤ هـ (قال أبو عيسى: وسمعت الجارود، يقول: سمعت وكيعاً يقول: لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث، ولولا حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي (لكان أهل الكوفة بغير فقه) روى الترمذی هذا القول الأخير في الجامع في باب ما جاء في فضل الأذان (٢٩: ١) وهذا إجلال له، ومبالغة في الثناء عليه، وكذا وثقه الثوري وشعبة، والحق أنه ضعيف، وإلى هنا انتهى الزيادة وقال ابن رجب: وما ذكره وكيع غلو غير مقبول، فأين أبو إسحاق والأعمش ومنصور وغيرهم من أهل الثقة والصدق والأمانة؟ وأين إبراهيم وغيره من أهل الفقه والعلم؟ وإسقاط هذا من الكتاب أولى؛ مع أن الترمذی قد ذكره في غير هذا الموضع في كتابه هذا اهـ.

١١- قال أبو عيسى: (وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا من تجب عليه الجمعة؟ فذكروا فيه عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم، فقلتُ: أي قال أحمد بن الحسن: (فيه) أي في هذه المسألة (عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث) مروي (فقال) أحمد بن حنبل: (عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قلت: أي

قال أحمد بن الحسن: (نعم) حدثنا حجاج بن نصير، نا المَعَارِك بن عَبَّاد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجمعة على من أواه الليل إلى أهله" قال (أى أحمد بن الحسن: (فغضب على أحمد بن حنبل، وقال: استغفر ربك! استغفر ربك! مرتين؛ قال أبو عيسى: وإنما فعل هذا أحمد بن حنبل لأنه لم يصدق هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم، لضعف إسناده، ولأنه لم يعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ والحجاج بن نصير يضعف في الحديث، وعبد الله بن سعيد المقبري: ضعفه يحيى بن سعيد القطان جدًا في الحديث) أى بالغ في تضعيفه وقد تقدم هذه الرواية في الجامع في كتاب الجمعة (١: ٦٦) فراجع.

لَا يُحْتَجُّ بِرَوَايَةٍ مِنْ يُتَّهَمُ أَوْ يُضَعَّفُ لِفَقْلِهِ

أَوْ لكَثْرَةِ خَطِئِهِ إِذَا كَانَ مُتَفَرِّدًا بِهَا

قال أبو عيسى: (فكل من روى عنه حديث ممن) أى من جهة من (يُتَّهَمُ) بالكذب (أو يُضَعَّفُ لِفَقْلِهِ) اللام أجلية (أو لكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه) أى بسنده (فلا يُحْتَجُّ به) فى الأحكام الشرعية والعقائد الإسلامية، وإن كان يؤخذ به فى الزهد والرفائق والفرغيب والفرهيب (وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء) لأسباب: إما لثبوت قوته عند من روى عنه، كما جزم بذلك شراح الصحيحين فى الأجوبة عما يرد على روايات الصحيحين؛ أو لتمييز الآخذ صحيحه من سقيم، أو لبيان ضعفه مع بيان روايته، أو لوجدان المتابع والشاهد له (وبَيَّنَّا أحوالهم) يعنى الضعفاء (للناس) فرواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيرًا من الثقات رَوَوْا عن الضعفاء لأسباب شتى وبينوا أحوالهم للناس.

١ - قال: (حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن المنذر الباهلي، نا يعلى بن عبيد، قال: قال لنا سفيان الثوري: اتقوا الكلبي) محمد بن السائب، أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر (فقيل له: فإنك تروى عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه)

٢ - قال: (وأخبرني محمد بن إسماعيل البخاري (ثنى يحيى بن معين، ثنى عفان بن مسلم (عن أبي عوانة) الوضاح بن عبيد الله (قال: لما مات الحسن البصري اشتهيت كلامه) أى اشتهيت أن أجمع أحاديثه (فتبعته عن أصحاب الحسن) أى عن تلاميذه

(فَاتَيْتُ بِهِ) أى بكلامه الذى تَبَعُّهُ (أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ كُلَّهُ عَنِ الْحَسَنِ) أى أنه كان يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه، وهو كاذب فى ذلك، قال أبو عوانة: (فَمَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أُرَوِّى عَنْهُ شَيْئًا) وَلِلْفُظِ مُسَلِّمٌ أَوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: مَا بَلَغَنِى عَنِ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ كَانَ يحدث عن الحسن بكل ما يسأل عنه، وهو كاذب فى ذلك. وقال المحدث الجنبجوى فى الكوكب (٤: ٤٨٠): ولما كان فيه بُعْدٌ مَّا — وهو كونه يروى عن الحسن قَدْرًا ما يرويه جملة تلامذه — كان كلها ظاهرًا، فلذا تركه اهـ.

قال أبو عيسى: (وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأُتَمَّةِ) كَأَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِي، وَيَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِي، وَمَعْمَرًا، وَغَيْرَهُمْ (وَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ وَالْغَفْلَةِ مَا وَصَفَهُ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُ) قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ مِنْذُ دَهْرٍ، وَقَالَ وَكَيْعٌ: مَنَكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ (فَلَا يُقْتَرَنُ مِنَ الْإِغْتِرَارِ، أَيْ لَا يُخَذَّعُ، وَفِي الْمِصْرِيَّةِ: فَلَا تُعْتَبَرُ) بِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنِ النَّاسِ (فَإِنَّهُ لَا يَلِيزُ مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنِ النَّاسِ كَوْنُهُمْ ثِقَاتٌ) لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ سُرَيْنَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ الرَّجُلُ لِيُحَدِّثْنِي فَمَا أَتَيْتُهُمْ لِكُونِهِ ثِقَةً مَأْمُونًا (وَلَكِنْ أَتَيْتُهُمْ مِنْ فَوْقِهِ) أَيْ شَيْخَهُ، أَيْ شَيْخَ ابْنِ سُرَيْنَ قَدْ يَكُونُ ثِقَةً مَأْمُونًا غَيْرَ مَتَّهِمٍ، وَيَكُونُ شَيْخٌ شَيْخَهُ ضَعِيفًا مَتَّهِمًا، فَجَبَّتْ بِهَذَا أَنَّ الثَّقَّةَ قَدْ يَرَوَّى عَنْ غَيْرِ الثَّقَّةِ.

مثال أول: قال أبو عيسى: (وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْنَتُ فِي وَتَرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ) رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي كِتَابِ الْآثَارِ، وَسَنَدُهُ مُنْطَقِعٌ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَقْنَتُونَ فِي الْوَتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ اهـ تحفة الأحوذى (١: ٣٤٢) وابن أبي شيبة (٢: ٣٠٢) وليعلم أن ههنا تصحيف فى الهندية والمصرية كليهما، والمتن الصحيح فى شرح علل الترمذى: لابن رجب رحمه الله. ومنه ألبتاه ههنا.

قال أبو عيسى: (وَرَوَى أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْنَتُ فِي وَتَرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، هَكَذَا رَوَى سَفْيَانُ الثَّوْرِي، عَنْ أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ) خَرَّجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ (وَرَوَى بَعْضُهُمْ

كيزيد بن هارون (عن أبان بن أبي عياش بهذا الإسناد نحو هذا، وزاد فيه: قال عبد الله بن مسعود: وأخبرتني أمي أنها قالت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فرأت النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في وتره قبل الركوع) خَرَّجَهُ ابن أبي شيبة، فرفع أبان الحديث الموقوف، وزاد خبر أم ابن مسعود، وهاتان الزيادتان تفرد بهما أبان قال في الكوكب: وهذا وإن كان ممكناً: أن يكون ابن مسعود رآه صلى الله عليه وسلم بعينه، وسمعه بأذنه: قنت قبل الركوع، وسمع من أمه أيضاً، إلا أن ذلك لما كان منفرداً بروايته ابن أبي عياش — بخلاف سائر الفقهاء، فإن أحداً منهم لم يذكره — صارتهما اهـ، فلا تقبل زيادته لأنه متروك.

قال أبو عيسى: (وأبان بن أبي عياش وإن) وصلية (كان قد وُصف بالعبادة والاجتهاد) فيها (فهذه حاله في الحديث) قال ابن حبان: كان من العباد، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع من كلامه، فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لا يعلم، ولعله حدث عن أنس بأكثر من ألف وخمسة مائة حديث، مال كثير شيء منها أصل اهـ. تهذيب (والقوم) يعنى المحدثين (كانوا أصحاب حفظ وإتقان) (فرب رجل — وإن كان صالحاً — لا يقيم الشهادة ولا يحفظها) أى هو فى إقامة الشهادة غير جيد، فكذلك هؤلاء الضعفاء من المحدثين (فكل من كان منهما فى الحديث بالكذب، أو كان مغفلاً يخطئ الكثير) صفة كاشفة (فالذى اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة: أن لا يُسْتَفْلَ بالرواية عنه؛ ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم؟) وهنا زيادة فى المصرية: هكذا:

مثال ثان: قال أبو عيسى: (أخبرني موسى بن حزام، سمعت صالح بن عبد الله يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندى) أحد التلغى، اسمه حفص بن سلم، وهما فتية شديدا، وكذبه ابن مهدي، طال عمره، وبقي إلى سنة ثمان ومائتين (فجعل يروى عن عون بن أبي شذاد) العَقِيلِي، أبو معمر البصرى، مقبول (الأحاديث الطوال التى كانت تُروى فى وصية لقمان، وقتل سعيد بن جبير، وما أشبه هذه الأحاديث، فقال له ابن أخى أبى مقاتل: يا عم لا تقل: حدثنا عون فإنك لم تسمع هذه الأشياء) منه (قال: يا بني! هو كلام حسن!) فمثل هؤلاء المتساهلين الكذابين المفترين كيف تجوز الرواية عنهم؟

أهل الصدق غير الحفاظ لا يحتج بحديثهم إذا تفردوا به

قال أبو عيسى: (وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من أجلة أهل العلم، وضعفهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون من الأئمة بجلالهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رَوَوْا) أي في التوثيق مراتب لبعضهم شدد في أمر التعديل، فعَدَّ الجرحَ القليل الذي أخرى أن يُغضَى عنه: جَرَحًا وتركه وبعضهم جعله عفوًا، فأخذ عنه؛ وقد يفعل مثل ذلك واحد منهم: بأن يبين ضعفه إذا اعتبر الشدة ثم يروى عنه إذا نظر إلى العفو اه الكوكب قال الحفاظ: كل طبقة من نُقَاد الرجال لا يخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه، ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد منه؛ ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد منه؛ ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد منه اه هامش الكوكب.

١ - محمد بن عمرو بن علقمة الليثي

قال أبو عيسى: (وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام، مات سنة ١٤٥ هـ من رجال السنة) ثم روى عنه) أي بين ضعفه إذا اعتبر الشدة، ثم روى عنه إذا نظر إلى العفو.

قال أبو عيسى: (حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد العطار البصري، نا علي بن المديني، قال: سألت يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن علقمة؟) أي كيف هو؟ (فقال: تريد العفو أو تُشدد؟) أي أقول فيه قولاً لينا، أو الحق المر؟ (قلت: لا بل أشدد) أي قل قولاً حقاً، ولو كان مُراً (فقال: ليس هو ممن تريد) أي ليس هو في أعلى مراتب الضبط والإتقان (كان يقول: حدثنا) كلمة حدثنا زيادة من تهذيب ابن الحجر (٣٧٦: ٩) (أشياخنا أبو سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب) أي يُسند جميع أحاديثه عن هذين الشيخين، وكيف يمكن ذلك؟ فليُنه القطان أي جعله غير محتاط في الأسانيد (قال يحيى) القطان (وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عمرو) هذا (فقال) مالك (فيه نحو ما قلت لك) كلمة لك زيادة من تهذيب ابن الحجر رحمه الله.

٢ - عبد الرحمن بن حرملة

(قال علي بن المديني (قال يحيى القطان: (ومحمد بن عمرو) بن علقمة (أعلى من سهل بن أبي صالح) ذكر أن الشَّمان، أبو يزيد المدني، صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا (وهو) أي محمد بن عمرو (عندى فوق عبد الرحمن بن حرملة) وعبد الرحمن هذا الذي ذكر يحيى القطان أن محمد بن عمرو فوقه: هو أسلمي مدني، صدوق، ربما خطأ، روى له مسلم والأربعة (قال علي: فقلت ليحيى: ما رأيت من عبد الرحمن بن حرملة؟) أي أي شيء رأيت في عبد الرحمن حيث قلت: هو دون محمد بن عمرو؟ (قال: لو شئت أن ألقنه لفعلت؛ قلت: كان يلقن؟ قال: نعم) والتلقين: أن يقال له في الحديث الموقوف: هذا الحديث مرفوع، فيقبله ويوصله ويرفعه، وكذا عكسه؛ وكذا يلقن فيبدل في السند قولاً بقوم، كما في تهذيب ابن حجر (٤: ١٢٤)

٣ - شريك بن عبد الله النخعي ٤ - أبو بكر بن عياش المقرئ الكوفي

٥ - الربيع بن صبيح ٦ - مبارك بن فضالة

(قال علي بن المديني: (ولم يرو يحيى القطان (عن شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي، صدوق بخطي كثيراً، تغير حفظه منذ ولَّى القضاء بالكوفة (ولا عن أبي بكر بن عياش) المقرئ الكوفي، ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح (ولا عن الربيع بن صبيح) السعدي البصري، صدوق، سيئ الحفظ، وكان عابداً مجاهداً (ولا عن المبارك بن فضالة) البصري، صدوق، يدلّس تدليس التسوية، مات سنة ١٦٦هـ روى له البخاري تعليقا، والأربعة إلا النسائي.

(قال أبو عيسى: وإن) وصيلة (كان يحيى بن سعيد) القطان (قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه) أي لأنه (اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم) (وذكر عن يحيى بن سعيد) القطان (أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة: تركه) (وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك)

فاعل حدث (ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة)

٧- سهيل بن أبي صالح ٨- محمد بن إسحاق

٩- حماد بن سلمة ١٠- محمد بن عجلان

قال أبو عيسى: (وهكذا تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح) ذكوان السَّمَان، قال يحيى القطان: محمد بن عمرو أعلى من سهيل بن أبي صالح، كما تقدم، وقال ابن معين: حديثه ليس بحجة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يُحتج به (ومحمد بن إسحاق) بن يسار، أبو بكر المظلي المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق بدلس، وثقه الجماهير، وكذبه مالك وسليمان التيمي ويحيى القطان ووهيب بن خالد. (وحماد بن سلمة) بن دينار البصري ثقة، عابد، قال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري اهـ (ومحمد بن عجلان) المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة فعلم فيه يحيى القطان، كما يأتي (وأشبه هؤلاء من الأئمة: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم في بعض ما رَوَوْا؛ وقد حدث عنهم الأئمة)

١- (حدثنا الحسن بن علي الحلواني، نا علي بن المديني، قال: قال لنا سفيان بن عيينة: كنا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثبَّتًا في الحديث) أي ذات خَزَم فيه.

٢- (حدثنا ابن أبي عمر، قال: قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عجلان ثقة، ما مونا في الحديث)

قال أبو عيسى: (وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان — عندنا — في رواية محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري) فقط (حدثنا أبو بكر) عبد القدوس بن محمد العطار البصري (عن علي بن عبد الله) المديني (قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري: بعضها عن سعيد، عن أبي هريرة، وبعضها عن سعيد، عن رجل، عن أبي هريرة، فاخْتَلَطَتْ عليّ، فصَيَّرْتُها عن سعيد، عن أبي هريرة) وإنما فعل ذلك: لأن زيادة الراوي، حيث لا يكون هو مضر للإسناد، بخلاف تركه من حيث كان، فإن الغاية فيه أن يكون مرسلًا، والإرسال مقبول من هؤلاء، سيما في القدماء، وأما قوله: عن رجل عن أبي هريرة: فليس يعني به أن الرجل كان مجهولًا، بل الوسائط عن أبي هريرة كانت

مختلفة، ومعلومة كانت عنده ومعبرة، لأنه كان مجهولاً، وإلا لما صحَّ روايته عنه اهـ
الكوكب قال في الهامش: وسعيد المقبرى من الفقات ورواة الستة، حتى قال النووى فى
تهذيبه: اتفقوا على توثيقه، فالظاهر أنه لا يروى إلا عن الثقة كما لا يخفى اهـ

قال أبو عيسى: (إنما تكلم يحيى بن سعيد — عندنا — فى ابن عجلان لهذا) أى
لأن ابن عجلان جعل أحاديث سعيد المقبرى كله عن أبى هريرة، مع أن بعضه بالواسطة
(وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير) من الأحاديث، فهذا يدل على أن ابن عجلان
ليس عنده بضعيف.

١١ - محمد بن عبد الرحمن بن أبى لیلی

ابن أبى لیلی: يُطلق على أربعة: ١ - محمد بن عبد الرحمن بن أبى لیلی قاضى
الكوفة، كان من جُلَّة الفقهاء، وله حديث كثير، وهو صدوق لا يُتهم بتعمد الكذب،
ولكنه كان سبى الحفظ جداً ويقال له: ابن أبى لیلی الصغير، وهو المراد ههنا. ٢ - وعلى
أبيه، وهو ثقة، ويقال له: ابن أبى لیلی الكبير. ٣ - وعلى أخيه عيسى بن عبد الرحمن بن
أبى لیلی، وهو ثقة. ٤ - وعلى ابن أخيه: عبد الله بن عيسى، وهو ثقة كذلك.

قال أبو عيسى: (وهكذا من تكلم فى ابن أبى لیلی: إنما تكلم فيه من قبل حفظه، قال
على) بن المدينى (قال يحيى بن سعيد) القطان (روى شعبة عن ابن أبى لیلی، عن أخيه
عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى لیلی، عن أبى أيوب، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى
العطاس) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على
كل حال، وليقل الذى يرُدُّ عليه: يرحمك الله، وليقل هو: يهديكم الله، ويصلح بالكم"
أخرجه المصنف فى الجامع (٢: ٩٨) فى باب كيف يشمت العطاس؟ (قال يحيى: لم
لقيت ابن أبى لیلی، فحدثنا عن أخيه عيسى، عن عبد الرحمن بن أبى لیلی، عن على، عن
النبى صلى الله عليه وسلم) فغير الإسناد من سوء حفظه.

(قال أبو عيسى: ويروى عن ابن أبى لیلی نحو هذا غير شئ) أى غير حديث واحد،
أى يروى عنه نحو هذا الحديث أحاديث كثيرة بالاضطراب (كان يروى الشئ مرة
هكذا، ومرة هكذا، يغير الإسناد وإنما جاء هذا) التغيير (من قبل حفظه) لا من سوء
طوبته (لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون) الحديث، بل يحتملون على

الحفظ (ومن كتب منهم: إنما كان يكتب لهم بعد السماع) أى حينما كانوا يرجعون من مجلس السماع يكتب لهم وَرَأْفَهُمْ..... وهذا كأنه جواب سؤال، وهو: لماذا يخطئ ابن أبى ليلى؟ ولما ذا لا يكتب حديثه ليامن من النسيان؟ فأجاب: أكثر من مضى إلى آخره.

وقال أبو عيسى: (وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ابن أبى ليلى لا يُحْتَجُّ به) أى ليس يحى متفردًا بالكلام فى ابن أبى ليلى، بل واقفه ابن حنبل أيضاً.

١٢ - مجالد بن سعيد ١٣ - عبد الله بن لَهَيْعَة

قال أبو عيسى: (وكذلك من تكلم من أهل العلم فى مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ) الهمدانى، أبو عمرو الكوفى، ليس بالحافظ، وقد تغير فى آخر عمره، وكان يقبل التلقين (وعبد الله بن لَهَيْعَة) الحضرمى، أبو عبد الرحمن المصرى القاضى، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه (وغيرهما: إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم، وكثرة خطيئهم؛ وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة)

فذلكة القول: (فإذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه، لم يُحْتَجُّ به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبى ليلى لا يُحْتَجُّ به؛ إنما عَنَى إذا تفرد بالشئ، وأشد ما يكون هذا) أى عدم الاحتجاج بحديثه (إذا لم يحفظ الإسناد: فزاد فى الإسناد، أو نقص، أو غير الإسناد، أو جاء بما) أى باللفظ الذى (يتغير فيه المعنى)

جواز الرواية بالمعنى وكذا اختصار الحديث إذا لم يتغير بهما المراد

قال أبو عيسى: (فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ) أى لفظ الحديث (فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى) أى يجوز الرواية بالمعنى إذا لم يتغير المراد، وكون الرواية بالحرف أعلى مرتبة وأولى درجة.

١ - (حدثنا محمد بن بشار، نا عبد الرحمن بن مهدى، نا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن محكول، عن واثلة بن الأسقع) رضى الله تعالى عنه وعنه (قال: إذا حدثناكم على المعنى فَحَسْبُكُمْ) هذا مختصر، وأخرجه البيهقى مطولاً عن مكحول، قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع، فقلنا له: يا ابن الأسقع! حدثنا بحديث

سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس فيه وهم، ولا مزيد، ولا نسيان، فقال: هل قرا أحد منكم من القرآن شيئاً؟ قلنا: نعم، وما نحن له بحافظين جداً، إنا لنزيد الواو والألف، وننقص، قال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم، لا تألونه حفظاً، وأنتم تزعمون: أنكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ عسى أن لا نكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى اهـ تدريب الراوى (٢: ١٠٠) وروى أبو داود (حديث ٢٩٦٤) والنسائي عن الغريفي بن عياش الديلمي، عن والدة بن الأسقع بمعناه.

٢- (حدثنا يحيى بن موسى، نا عبد الرزاق، نا معمر، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، قال: كنتُ أسمع الحديث من عشرة) شيوخ (اللفظ مختلف، والمعنى واحد) أى الفاظ رواياتهم مختلفة، ومعناها واحد.

٣- (حدثنا أحمد بن منيع، نا محمد بن عبد الله الأنصارى، عن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعي، والحسن، والشعبي: يأتون بالحديث على المعاني) أى يؤدون المعاني، ولا يهتمون بالألفاظ (وكان القاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ورجاء بن حيوة: يُعيدون الحديث على حروفه) أى كان هؤلاء إذا حدثوا الحديث أول مرة، ثم يحدثونه مرة أخرى: فيحدثونه على لفظه الأول، ولا يغيرونه، ولا يروون الحديث على المعنى.

٤- (حدثنا علي بن خنسم، نا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول قال: قلت لأبي عثمان النهدي: إنك تحدثنا بالحديث، ثم تحدثنا به على غير ما حدثتنا) أى على غير اللفظ الذى حدثتنا به أولاً (قال: عليك بالسمع الأول) أى عليك باللفظ الذى سمعته منى أولاً، وأما الذى سمعته ثانياً فهو على المعنى، لأنه كان يرويه أول مرة بحسب ألفاظه.

٥- (حدثنا الجارود) بن معاذ السلمى الترمذى (نا وكيع، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن) البصرى (قال: إذا أصبت المعنى) أى معنى الحديث (أجزأك) أى يكفيك، أى إذا حدثت الحديث على المعنى، لا على اللفظ، فهو جائز كافٍ، لأن التحديث على اللفظ ليس بمتحتم.

٦- (حدثنا علي بن حجر، نا عبد الله بن المبارك، عن سيف هو ابن سليمان) المخزومي المكي، ثقة ثبت (قال: سمعتُ مجاهدًا يقول: انقص من الحديث إن شئت، ولا تزد فيه) ذهب الأكثرون إلى جواز اختصار الحديث، بشرط أن يكون الذى يختصره

عالمًا، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يُبقيه منه، أى يختص به بحيث لا يختلف الدلالة، ولا يتعلل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ماله تعلق بالمذكور، كترك الاستثناء وغيره اه قاله فى شرح النخبة.

٧- (حدثنا أبو عمار الحسين بن حُرَيْث، نازيد بن حُباب، عن رجل قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال: إن قلتُ لكم: إني أحدثكم كما سمعتُ فلا تصدقوني، إنما هو على المعنى) أى الحديث الذى أحدثكم به، فهو على المعنى، لا على اللفظ الذى سمعته من شيوخي.

٨- (حدثنا الحسين بن حُرَيْث، قال سمعتُ وكيعا يقول: إن لم يكن المعنى واسعًا) أى إن لم تكن الرواية بالمعنى جائزًا (فقد هلك الناس) لأنهم يروون بالمعنى، لا على اللفظ، ويكون فيه التعليم مضيئًا.

اعلم أن الجمهور والأئمة الأربعة ذهبوا إلى أنه يجوز الرواية بالمعنى، إذا قطع بأداء المعنى، لأن ذلك هو الذى تشهد به أحوال الصحابة والسلف، ويدل عليه روايتهم للقصة الواحدة بألفاظ مختلفة؛ وروى ابن مَنْدَةَ فى "معرفة الصحابة" والطبرانى فى "الكبير" مرفوعاً: "إذا لم تُحلوا حراماً، ولم تُحرّموا حلالاً، وأصبتم المعنى فلا بأس" وذكر هذا الحديث للحسن البصرى، فقال: لولا هذا ما حدثنا.

ومن أقوى حُجَج الجواز: الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم، للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى..... ولكن لاشك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه، دون التصرف فيه اه قاله الحافظ فى شرح النخبة.

الحفاظ المتقنون وتفاضل درجاتهم

(قال أبو عيسى:) زيادة من المصرية (وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان، والتثبت عند السماع) أى فضيلة أهل العلم من الحفاظ المتقنين بعضهم على بعض بالحفظ والإتقان، والتثبت عند السماع، فمن كان أحفظ وأتقن وأثبت فهو أفضل وأثبت وأكبر..... وتثبت فى الأمر: أى تأنى فيه ولم يعجل..... وعند السماع: ظرف للتثبت فقط، أى يجلس فى مجلس التحديث متمكناً بوقار وهيبة، وقد كان مالك يفعل

ذلك، كان يكره أن يسمع الحديث وهو قائم، كما يأتي، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم (مع أنه لم يَسَلَم من الخطأ والغلط كثير أحد) وفي المصرية: كثير أحد، وهما بمعنى كما في الكوكب (من الأئمة مع حفظهم) أي الحفاظ المتقنون أيضاً: لم يَسَلَم أحد منهم من الخطأ والوهم، لأن الإنسان مَرَكِب الخطأ والنسيان، قال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب، وقال ابن المبارك: ومن يَسَلَم من الوهم؟! وقد وَهَمَتْ عائشةُ جماعةً من الصحابة في روايتهم للحديث، فلا بد أن يُفَمَّض في قليل الوهم والخطأ منهم.

١ - أبو زُرْعَة بن عمرو بن جرير

قال أبو عيسى: (حدثنا محمد بن حُميد الرازي، ناجري، عن غُمارة بن القَعْقَاع قال: قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدثتني فحدثني عن أبي زُرْعَة بن عمرو بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي، اختلف في اسمه، وكان ثقة يروى عن جده جرير، وعن أبي هريرة، روى له الجماعة (لأنه حدثني مرة بحديث، ثم سأله بعد ذلك لسنين فما أُخِرَ منه حرفاً) أي ما ترك وما نقص من الحديث حرفاً، والمجرد من باب ضرب، يقال: ما غَرَمَ من الحديث حرفاً: أي ما نقص.

٢ - سالم بن أبي الجعد

(حدثنا أبو حفص عمرو بن علي) الفلاس (نا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور قال: قلت لإبراهيم: ما سالم بن أبي الجعد) الغطفاني الأشجعي الكوفي، روى له الجماعة، مات سنة ٩٧ أو بعده (أتم حديثاً منك؟) أي لما يكون حديثه أتم من حديثك؟ (قال: لأنه كان يكتب) فيبقى حديثه محفوظاً عن النقص والتغيير، وأما أنا فلا أكتب، وأروى على المعنى، فيقع فيه شيء من النقصان والانحراف..... وهذا يدل على أولوية الرواية باللفظ، وإلا لم يكن لذلك مدح.

٣ - عبد الملك بن عمير

(حدثنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار، نا سفيان قال: قال عبد الملك بن عمير: إني لأحدث بالحديث، فما أدعُ) أترك (منه حرفاً) وكان عبد الملك هذا ثقة، فصيحاً،

روى له الجماعة، وقد تفسير حفظه، مات وله مائة وثلاث سنين.

٤ - أبو الخطاب قتادة بن دَعَامَة السُّدُوسِي البصري (ت ١١٧هـ)

(حدثنا الحسين بن مهدي البصري، نا عبد الرزاق، نا معمر قال: قال قتادة: ما سمعتُ أذنأي شيئاً قط إلا وعَاه) أى فهمه وحفظه (قلبي) ثبت بهذا أنه رحمه الله كان حافظاً بالغاً فى الحفظ غايته. قال سعيد بن المسيب: ما أثنأى عراقى أحفظ من قتادة. وقال مطر الوراق: كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظاً، وكان إذا سمع الحديث أخذته العويل والزويل: الحركة والبكاء: حتى يحفظه.

٥ - محمد بن شهاب الزهرى (ت ١٢٤هـ)

(حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، نا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار قال: ما رأيتُ أحداً أنصَّ) أى أرفع وأسد (للحديث من الزهرى) أى هو أحسن سوقاً للحديث أخرجه الترمذى فى الجامع (٦٩: ١) نصَّ (ض) الحديث: رفعه وأسنده إلى المحدث عنه. وقال عمرو بن دينار: وما رأيتُ أحداً الدنانير والدراهم أهون عنده منه أى من الزهرى، إن كانت الدنانير والدراهم عنده بمنزلة البعراهم وكان رحمه الله من الأئمة الأعلام الحفاظ الأثبات.

٦ - يحيى بن أبى كثير الطائى (ت ١٢٩هـ)

(حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، نا سفيان بن عيينة قال: قال أيوب السخثياني: ما علمتُ أحداً كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهرى: من يحيى بن أبى كثير) كان رحمه الله أحد الأئمة الربانين، والحفاظ المتقنين، وقال شعبة: حديث يحيى بن أبى كثير أحسن من حديث الزهرى، وضعف يحيى بن سعيد مرسلاته، وقال: هى شبه الريح، وقال أحمد: لاتعجبني مراسيله، لأنه قد روى عن رجال صفار ضعاف.

٧ - أيوب بن أبى تميم السخثياني البصري (ت ١٣١هـ)

(حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى (نا سليمان بن حرب، نا حماد بن زيد قال: كان ابن عون) هو عبد الله بن عون بن أرطبان البصري، من أقران أيوب فى العلم والعمل

والسَّن (ت ١٥٠هـ) (يحدث) أي عن محمد بن سيرين (فلذا حدثه عن أيوب) عن ابن سيرين (بخلقة: تركه) أي ترك ابن عون حديثه الذي رواه عن ابن سيرين (فاقول) أي حماد بن زيد يقول: (قد سمعته) أي يقول حماد: قد سمعت أنت الحديث من ابن سيرين، فلم تركت حديثك الذي سمعته منه، وأخذت بحديث أيوب عن ابن سيرين؟ (فيقول: إن أيوب كان أعلمنا بحديث محمد بن سيرين) أي كان هو أحفظنا وأثبتنا، فلذا أخذ بحديثه، وأترك حديثي.

وكان رحمه الله أحد الأعلام الربانيين الحفاظ الألبات، قال هشام بن عروة: ما قدم علينا أحد من أهل العراق أفضل من أيوب السخيتاني ومسرر اه وقال ابن المبارك: لم أر رجلاً أفضل من أيوب اه وكان رحمه الله يحفظ، ولا يكتب، فهم شعبة أن يترك حديثه، قال يحيى: وكان أيوب خيراً من شعبة، ولكن هم بذلك لحال أنه كان يحفظ، ولم يكن يكتب.

٨- مسرر بن كدام الهلالي الرؤاسي (ت ١٥٣هـ)

(حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله) المديني (قال: قلت ليحيى بن سعيد) القطان: (أيهما أثبت: هشام الدستوائي أو مسرر؟ قال: ما رأيت مثل مسرر، كان مسرر من أثبت الناس) وكان أحد الأئمة الأعلام الكوفيين، كان ابن عيينة يحدث عنه، ويقول: كان مسرر من معادن الصدق، وكان شعبة وسفيان إذا اختلفا، قالوا: اذهبنا إلى الميزان: مسرر، وقال شعبة: كنا نسمى مسرراً المصحف، كأنه يريد اتقانه وضبطه، وكان مسرراً لله مخلصاً، يجتنب الشهرة، ويحب الخمول، وقد نسب إلى شيء من الإرجاء، فتكلم فيه الثوري وشريك بسبب ذلك.

٩- أبو إسحاق شعبة بن الحجاج العتكي الأزدي الواسطي البصري

١- (حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد، حدثني أبو الوليد) الطيالسي (قال: سمعت حماد بن زيد، يقول: ما خالفني شعبة في شيء إلا تركته) أي تركت الشيء الذي خالفني فيه شعبة، لأن حماد بن زيد يظن شعبة أحفظ وأتقن من نفسه.

٢- (قال) أبو عيسى: (قال أبو بكر: وحدثني أبو الوليد قال: قال لي حماد بن سلمة: إن أردت الحديث) أي أردت رواية الحديث عن أحد (فعليك بشعبة) أي فالزمه.

٣- (حدثنا عبد بن حميد، نا أبو داود قال: قال شعبة: ما رَوَيْتُ عن رجل حديثاً واحداً إلا أتيتُه أكثر من مرة) لسماع ذلك الحديث، والعُتبت فيه، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة (والذي رَوَيْتُ عنه عشرة أحاديث: أتيتُه أكثر من عشرة، والذي رَوَيْتُ عنه خمسين حديثاً: أتيتُه أكثر من خمسين مرة، والذي رَوَيْتُ عنه مائة: أتيتُه أكثر من مائة مرة، إلا حَيَّان) بن إياس (الكوفي الباقى) الأزدي (فإني سمعت منه هذه الأحاديث، ثم عُدت إليه، فوجدته قد مات)

٤- (حدثنا محمد بن إسماعيل، نا عبد الله بن أبي الأسود، نا ابن مهدي قال: سمعت سفيان) الثوري (يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث) أى هو إمام المحدثين.

٥- (حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله) المدينى (قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان) يقول: ليس أحدٌ أحبَّ إليَّ من شعبة، ولا يُعَدُّله) أى لا يوازيه ولا يماثله (أحدٌ عندي؛ وإذا خالفه سفيان) في شئ من إسناده الحديث (أخذه بقول سفيان) لأنه عندي أثبت (قال علي: قلت ليحيى: أيهما كان أحفظ للأحاديث الطوال) جمع الطويل (سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أَمْرَ فيها) أى أسرع مروراً في قراءتها، لكثرة تشاغله بحفظها (قال يحيى بن سعيد: وكان شعبة أعلم بالرجال: فلان عن فلان) يعنى بالرجال: الإسناد كفلان عن فلان (وكان سفيان صاحب الأبواب) يعنى بالأبواب: الأبواب الفقهية والمسائل الشرعية، أى كان سفيان أفقه من شعبة.

واعلم أن الإمام شعبة: هو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسناد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن تبع له في هذا العلم، وقال صالح بن محمد الحافظ: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تبعه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل؛ وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، قال: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعنى في الرجال، وبصره في الحديث، وتفتته وتنقيته للرجال اهـ شرح علل الترمذى لابن رجب رحمه الله.

١٠- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ١١- حماد بن زيد

(حدثنا عمرو بن علي) الفلاس (قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: الأئمة في الأحاديث أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وحماد بن زيد) هذه

زيادة من المصرية وشرح علل الترمذی.

(الف) أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: إمام أهل الشام، وأحد الأئمة الأعلام، قال مالك: الأوزاعي إمام يُقعدى به، وكان مالك يرجّحه على سفيان الثوري وغيره، وقال ابن معين: الأوزاعي أثبت من سفيان بن عيينة. وقال الفلاس: الأئمة خمسة: الأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، ومالك بالحرمين، وشعبة وحماد بن زيد بالبصرة؛ وقال ابن مهدي: لم يكن بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي.

(ب) أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم البصري: أحد الأئمة الأعلام الأثبات، قال أحمد: هو من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إليّ من حماد بن سلمة يعني في صحة الحديث؛ وكان رحمه الله ضريراً، وكان يحفظ حديثه كله؛ ولحقات حماد بن زيد، قال يزيد بن زريع: مات سيد المسلمين.

١٢ - سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ هـ)

(حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، قال: سمعت وكيعاً يقول: قال شعبة: سفيان أحفظ مني، ما حدثني سفيان عن شيخ بشي، فسألته) أي فسألت ذلك الشيخ عن ذلك الشيء (إلا وجدته كما حدثني) أي وجدت ذلك الشيء عند ذلك الشيخ مثل ما حدثني به سفيان بغير زيادة ونقصان.

كان الثوري رحمه الله من الأئمة المجتهدين، والعلماء الربانيين الحفاظ المبرزين، وقد قال فيه شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم النبيل، وابن معين وغيرهم: إنه أمير المؤمنين في الحديث، وذكر يحيى: شعبة وسفيان، فقال: سفيان أقل خطأ؛ لأنه يرجع إلى الكتاب، وقال: سفيان فوق مالك في كل شيء.

١٣ - مالك بن أنس: إمام دار الجهرة (ت ١٧٩ هـ)

١ - قال أبو عيسى: (سمعت إسحاق بن موسى الأنصاري، قال: سمعت معن بن عيسى، يقول: كان مالك بن أنس يشدد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباء والفاء ونحو هذا) أي لا يجوز أدنى تبديل في الحديث.

٢ - (حدثنا أبو موسى، ثنى إبراهيم بن عبد الله بن قُرَيْم) زينة حسين (الأنصاري

قاضي المدينة، قال: مَرُّ مالِك بن أنس على أبي حازم) سلمة بن دينار المدني (وهو جالس) يحدث (فَجَاوَزَهُ) أى لم يقف عنده (فَقِيلَ لَهُ لِمَ لَمْ تَسْمَعْ الْحَدِيثَ؟) (فقال: إني لم أجد موضعا أجلس فيه، فكُرهْتُ أن آخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائم) لأن ذلك يوجب انتشاراً في الطبيعة، فلعلى لا أتحمّل الحديث على وجهه، ويتغير على لفظه؛ وكذلك في سماع الحديث قائماً، والمحدث يحدث جالساً: نوعُ إساءة الأدب، وكان مالك أشدَّ تعظيماً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك، وهو يحدثنا، فلدغته عقرب ست عشرة مرة، ومالك يتغير لونه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرّق الناس قال: إنما صبرتُ إجلالاً للحديث.

٣- (حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله، قال: قال يحيى بن سعيد القطان: (مالك عن سعيد بن المسيب) أى مرسلات سعيد بسند مالك (أحبُّ إليَّ من سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي، قال يحيى: ما فى القوم) يعنى المحدثين (أحد أصحَّ حديثاً من مالك بن أنس، كان مالك إماماً فى الحديث)

١٤ - يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)

قال أبو عيسى: (سمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت بعينى مثل يحيى بن سعيد القطان) خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه فى هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد، وعلي، ويحيى بن معين ونحوهم؛ وسئل أحمد: عن يحيى وابن معين ووكيع، فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً، وأثبتهم؛ وقال أيضاً: يحيى بن سعيد: إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة. وقال ابن المدينى: يحيى بن سعيد: أعرف بمخارج الأسانيد، وأعرف بمواضع الطعن: من جميعهم.

١٥ - عبد الرحمن بن مهدي ١٦ - وكيع بن الجراح

١- (قال) أحمد بن الحسن: (وسئل أحمد عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، فقال: وكيع أكبر فى القلب) أى هو عظيم القدر عندي (وعبد الرحمن إمام) فى الحديث، فكانه سرى بينهما، أو فضل عبد الرحمن، والله أعلم بمراده.

٢- قال أبو عيسى: (سمعت محمد بن عمرو بن نُبَهان بن صفوان الثقفى البصرى،

يقول: سمعت علي بن المديني يقول: لو خَلَفْتُ بين الركن) أى الحجر الأسود) والمقام
أى مقام إبراهيم عليه السلام (لَخَلَفْتُ: أنى لم أر أحدا أعلم من عبد الرحمن بن مهدي)
(الف) عبد الرحمن بن مهدي البصرى: قرين يحيى بن سعيد القطان، قال أحمد:
كان حافظا، وكان يتوفى كثيرا، كان يحب أن يحدث باللفظ، قال: هو إمام من أئمة
المسلمين، وقال أيضا: كان عبد الرحمن بن مهدي خُلِقَ للحديث. توفي سنة ١٩٨ هـ.

(ب) وكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسي الكوفي، أحد الأئمة الأعلام، قال أحمد: كان
وكيع ضابطا، وكان أحفظ من ابن مهدي كثيرا؛ وقال يحيى بن يمان: إن لهذا الحديث رجلا،
خلقهم الله منذ خلق السماوات والأرض، وإن وكيعا منهم. توفي سنة ١٩٦ هـ.

(قال أبو عيسى: والكلام فى هذا) أى فى منازل أهل العلم وتفاضلهم (والرواية عن
أهل العلم تكثر) أى الروايات فى هذا الباب كثيرة (وإنما بينا شيئا منه على الاختصار،
لِيُسْتَدَلَّ به على منازل) أى مراتب (أهل العلم، وتفاضل بعضهم على بعض فى الحفظ
والإتقان، فمن تكلم فيه) أى فى ذلك الأمر (من أهل العلم) فليُنظر (لأى شىء تكلم فيه)
أى فى ذلك الأمر؟ هل تكلم فى بيان مراتب الرواة أو تفاضلهم فيما بينهم لأن بعض
الأقوال يبين مرتبة الراوى، وبعضها يبين فضيلة بعضهم على بعض.

التسوية بين حدثنا وأخبرنا

(قال أبو عيسى: والقراءة) مبتدأ (على العالم) أى المحدث (إذا كان يحفظ)
العالم (ما يُقرأ عليه) من الحديث (أو يُمسك أصله) أى كتابه (فيما يُقرأ عليه إذا لم
يَحْفَظ) ظرف لقوله: يُمسك (هو صحيح عند أهل الحديث) خبر مبتدأ (مثل
السمع) يعنى أن القراءة على العالم والقرض عليه صحيح كصحة السماع من
العالم، لا فرق بينهما.

قال السيوطى فى التلخيص: اختلفوا فى مساواة القراءة على الشيخ للسمع من لفظه
فى المرتبة، ورجحانه عليها، على ثلاثة مذاهب:

فَحَكى المساواة عن مالك وأصحابه وأشياعه من علماء المدينة، ومعظم علماء
الحجاز والكوفة، والبخارى وغيرهم، وروى ذلك عن على وابن عباس..... ولكن هذه
المساواة فى صحة الأخذ بها، لا فى اتحاد المرتبة.

وقال جمهور أهل المشرق بترجيح السماع على القراءة واختار ابن حجر: أن محلّ ترجيح السماع: ما إذا استوى الشيخ والطالب، أو كان الطالب أعلم، لأنه أوعى لما يسمع، فإن كان مفضولاً فقراءته أولى، لأنها اضبط له.

وحكى عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيرهما: ترجيح القراءة على السماع، ويقولون: قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك، وقالوا: إن الشيخ لو غلط لم يتهياً للطالب الرّد عليه به بحذف وتغيير واختصار.

١ - (حدثنا حسين بن مهدي البصري، نا عبد الرزاق، نا ابن جريج، قال: قرأت على عطاء بن أبي رباح) الحديث (فقلت له: كيف أقول) عند التحديث؟ (فقال: قل: حدثنا) لأن "حدثنا" يساوي "أخبرنا"

٢ - (حدثنا سويد بن نصر، نا على بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة) نوح بن أبي مريم المروزي (عن يزيد النحوي، عن عكرمة: أن نفراً قدّموا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه) كان رجل جمع أحاديث ابن عباس في صحيفة، فوَقعت تلك الصحيفة بأيدي أهل الطائف، فأرادوا أن يقرأ عليهم ابن عباس، ليروا عنه (فجعل) ابن عباس (يقرأ) الكتاب (عليهم، فيقدّم ويؤخر) في القراءة لأجل ضعف البصر (فقال: إني بَلِهْتُ لهذه المصيبة) إشارة إلى ضعف بصره، وكان قد اشتد ضعفه حتى عمى في آخر عمره وَبَلَّةٌ (س) بَلَّهَا وبِلَاهَةٍ: ضعف عقله وغلبت عليه الغفلة، فهو أَبْلَهُ، والمراد ههنا ضعف البصر، أي ابتليت بضعف البصر (فاقرءوا عليّ) ولا يكن في أنفسكم من ذلك حرج (فإن) قراءتكم عليّ، و(إقراؤى به كقراءتكم عليكم) فبِت مساواة القراءة على الشيخ للسماع منه.

٣ - (حدثنا سويد، نا على بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن منصور بن المعمر، قال: إذا ناول) أي أعطى (الرجل كتابه آخر) أي لآخر (فقال) المعطى: (ارو هذا عني) وفي المناولة يقرأ المعطى له في كتاب المعطى، فكانه قرأه عليه (فله أن يرويه) أي جاز للمعطى له أن يروي أحاديث الكتاب عن الرجل المعطى، ويقال لهذا: "الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة" وهي جائزة معتبرة بالاتفاق، كما يأتي.

٤ - قال أبو عيسى: (وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري) يقول: سألت أبا عاصم النبيل عن حديث، فقال: اقرأ عليّ، فأحييت أن يقرأ هو) بنفسه (فقال: أنت لا تجيز

القراءة ١٢) استلهاهم إنكار (وقد كان سفيان الثوري، ومالك بن أنس يُجيزان القراءة) قال البخاري في صحيحه، في باب القراءة والعرض على المحدث: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان: القراءة على العالم وقراءته سواء.

٥- (حدثنا أحمد بن الحسن، نا يحيى بن سليمان الجعفي المصري، قال: قال عبد الله بن وهب: ما قلتُ حدثنا) أي الحديث الذي قلتُ في إسناده: حدثنا (فهو ما سمعت مع الناس، وما قلتُ: حدثني، فهو ما سمعتُ وحدي، وما قلتُ) فيه: (أخبرنا، فهو قُرئ على العالم، وأنا شاهد) حاضر (وما قلتُ: أخبرني فهو ما قرأتُ على العالم يعني: وأنا وحدي) تفسير من أحد الرواة.

٦- قال أبو عيسى: (وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى، يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: حدثنا وأخبرنا واحد) وروى البخاري في صحيحه عن الحميدي، قال: "كان عند ابن عيينة: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعتُ: واحدًا" قال الحافظ في الفتح: إirاده قول ابن عيينة وحده، دون غيره، دال على أنه مختاره؛ واستدل البخاري على التسوية بين هذه الصيغ بحديث ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثلُ المسلم، فحدثوني ماهي؟" وفي رواية: "أخبروني" وفي رواية: "أنبئوني" فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء اه قواعد التحديث ص: ٢٠٧.

٧- (قال أبو عيسى: وكنا عند أبي مُصعب المدني، فقرأ عليه بعض حديثه، فقلتُ له: كيف نقول) عند التحديث؟ (فقال: قل: حدثنا أبو مُصعب)

قال الحافظ في الفتح (١: ١٤٤) وهذا لاختلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف:

فمنهم من استمر على أصل اللغة، وهذا رأى الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عمل المغاربة، ورجحه ابن الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة.

ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن مندة وغيرهم.

ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل: فيخسون التحديث بما

يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق.

ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ: أفرد، فقال: "حدثني"، ومن سمع مع غيره: جَمَعَ؛ ومن قرأ بنفسه على الشيخ: أفرد، فقال: "أخبرني" ومن سمع بقراءة غيره: جمع؛ وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يُشافِه بها الشيخ من يُجيزه.

وكل هذا مستحسن، وليس بواجب عندهم، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل، وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه، بما لا طائل تحته.

نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور، لئلا يختلط، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم، فمن تجوَّز عنها احتاج إلى الإتيان بقريضة تدل على مراده، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح، فَيَحْمِل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد بخلاف المتأخرين اهـ.

جواز الرواية بالمناولة المقرونة بالإجازة

المناولة: أن يدفع الشيخ أصله، أو ما قام مقامه: للطالب، أو يُخَصِّر الطالب أصل الشيخ، ويقول له الشيخ في الصورتين: هذه روايتي عن فلان فاروه عني؛ وشرطه: أن يَمَكِّنه أيضاً من الكتاب: إما بالتمليك أو بالعارية، لينقل منه، ويقابل عليه؛ فإذا خلت المناولة عن الإجازة لم تعتبر.

(قال أبو عيسى: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة) أي جعلها معبرة (إذا أجاز العالم لأحد أن يروى عنه شيئاً من حديثه: فله أن يروى عنه) أي إذا أجاز العالم لأحد أن يروى عنه شيئاً من حديثه، فهذه الإجازة جائزة، قد أجازها بعض أهل العلم، ثم أسند الإمام الترمذی عن أبي هريرة، والحسن البصري، والزهری، وهشام بن عروة: ما يدل على صحة الرواية بالإجازة، والاعتبار بها.

والإجازة: قد تكون مقارناً بالمناولة، وهي أرفع أنواع الإجازة، لما فيها من التعيين والتشخيص؛ وقد تكون بالوجادة، وهي: أن يجد بخط يعرف كاتبه، فيقول: وجدتُ

بخط فلان؛ وقد تكون بالوصية بالكتاب، وهي: أن يوصى عند موته، أو سفره، لشخص معين بأصله أو أصوله؛ وقد تكون بالإعلام، وهو: أن يعلم الشيخ أحدًا بألى أروى الكتاب القلائي عن فلان؛ وقد تكون الإجازة للجمهور، وقد تكون للمعدوم، وقد تكون الإجازة عامة، وراجع للتفصيل شرح النخبة لابن حجر رحمه الله.

١- حدثنا محمود بن غيلان، عن عمران بن حدير (مصر، السدوسي، أبو عبيدة البصري ثقة ثقة (عن أبي مجلز) لاجئ بن حميد السدوسي البصري (عن بشير بن نهيك، قال: كتبت كتابا عن) أحاديث (أبي هريرة، فقلت: أرويه عنك؟ قال: نعم) ليست هذه مسئلة الإجازة المجردة، بل هي من باب القراءة على المحدث، ولفظ السخاوي في المقاصد: روى عن بشير بن نهيك، قال: كنت أتى أبا هريرة، فأكتب عنه، فلما أردت فراقه أثبتته، فقلت: هذا حديثك، أحدث به عنك؟ قال: نعم، وكذا لفظ الطحاوي وابن حجر، فراجع من هامش الكوكب.

٢- حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي، نا محمد بن الحسن (الواسطي القاضي (عن عوف) بن أبي جميلة (الأعرابي، قال: قال رجل للحسن: عندي بعض حديثك أرويه عنك؟ قال: نعم؛ قال أبو عيسى: ومحمد بن الحسن: إنما يعرف بمحبوب بن الحسن، وقد حدث عنه غير واحد من الأئمة)

٣- حدثنا الجارود بن معاذ، نا أنس بن عياض، عن عبيد الله بن عمر (العمري (قال: أثبت الزهري بكتاب، فقلت له: هذا) كتاب (من حديثك، أرويه عنك؟ قال: نعم)

٤- حدثنا أبو بكر (عبد القدوس (عن علي بن عبد الله) المديني (عن يحيى بن سعيد) القطان (قال: جاء ابن جريج) الفقيه، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (إلى هشام بن عروة بكتاب، فقال: هذا حديثك، أرويه عنك؟ فقال: نعم قال يحيى: فقلت في نفسي: لا أدري أيهما) من القراءة والمناولة (أعجب إلي) أي أحب إلي، كأنه أشار بملك إلى أنهما عنده سواء.

٥- (وقال علي) بن المديني (سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج، عن عطاء) بن أبي مسلم، أبو عثمان (الخراساني. فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرني) أي بصرح بالسماع (قال: لا شيء! إنما هو كتاب دفعه إليه) فهو يروى عنه، ويقول: أخبرني عطاء، فروايته عنه رواية بالمناولة غير المقرونة بالإجازة: فلا تعتبر.

حكم الحديث المرسل، واختلاف العلماء في قبوله

المرسل: أن يقول التابعي — كبيراً كان أو صغيراً —: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته صلى الله عليه وسلم كذا، أو نحو ذلك؛ وقد ذكر الترمذی لأهل العلم فيه قولين: أحدهما: أنه لا يصح، ومراده: أنه لا يكون حجة، وحكاة عن أكثر أهل الحديث، وكذا قال مسلم في مقدمته، قال: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار: ليس بحجة. وثانيهما: أنه حجة، وهو قول الفقهاء: أبي حنيفة، ومالك، والثوري، والأوزاعي وغيرهم، قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أما المراسيل: فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره اهـ.

وقال ابن رجب رحمه الله: اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه، وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وأما الفقهاء: فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عَصَدَ ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً، قَوِيَ الظنُّ بصحة ما دلَّ عليه، فاخْتَجَّ به مع ما احتَفَّ به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعي، وأحمد وغيرهما، لأن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ، وقال أحمد في مراسلات ابن المسيب: إنها صحاح، وقال ابن المديني في حديث أبي عبيدة، عن أبيه: إنه منقطع، وهو حديث ثبت. وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة، عن أبيه، في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر.

وقد ذكر ابن جرير وغيره: أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة، من غير تفصيل: بدعة حدثت بعد المائتين اهـ (شرح علل الترمذی لابن رجب رحمه الله

وذكر الترمذی أيضاً كلامَ يحيى بن سعيد القطان في تفاوت المرسلات. وحاصله:
ان المرسلات ليست كلها على سواء: فمرسلات عطاء، وأبي إسحاق، والأعمش،
والعيمى، ويحيى بن أبى كثير، والثوري، وابن عيينة ضعيفة، وقد أشار إلى علة ذلك: بأن
عطاء كان يأخذ عن كل ضرب، يعنى أنه كان يأخذ عن الضعفاء، ولا يتقى الرجال، وهذه
العلة مُطردة في أبى إسحاق، والأعمش، والعيمى، ويحيى بن أبى كثير، والثوري، وابن
عيينة، فإنه عُرف عنهم الرواية عن الضعفاء أيضاً.

ومرسلات مجاهد، وطاووس، وسعيد بن جبیر، ومالك، والحسن البصري: مقبولة،
لأنهم كانوا متحرّياً في رواياتهم منقاداً لمن يروون عنهم.

(قال أبو عيسى: والحديث إذا كان مرسلًا والمعنى بالمرسل ههنا ما هو أعلم من
المرسل الاصطلاحي). (فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضَعُفَ غير واحد منهم:)

١ - (حدثنا علي بن حُجر، أنا بقية بن الوليد، عن عُتبة بن أبى حكيم، قال: سمع
الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة) الأموى المدني، وهو متروك، وكان من التابعين
(يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى
يروي الأحاديث بغير إسناد (فقال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبى فروة! تجيئنا بأحاديث
ليس لها خُطْم ولا أُرْمَةُ!) أى لا أسانيد لها يُعَمَّسك بها، ويُعَمَّد عليها، وهذا دُمٌّ لمن
يُرسل الحديث، ولا يُسنده، ودلُّ قول الزهري هذا على أن المرسل عنده ليس
بحجة..... وخطم: بضمعين: جمع خُطَام ككتاب، وهو: كل ما يوضع في أنف البعير،
ليقتاد به. والأُرْمَةُ: بفتح الهمزة، وكسر الزاى، وشدة الميم: جمع زِمَام: الخيط الذى
يُشدُّ في البُرَّة.

٢ - (حدثنا أبو بكر) عبد القدوس (عن علي بن عبد الله) المدينى (قال: قال يحيى بن
سعيد) القطان: (مرسلات مجاهد) بن جُبَر المكي ثقة، إمام في التفسير وفي العلم (أحبُّ
إلى من مرسلات عطاء بن أبى رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب) أى عن كل
صنف من الرجال: ضعفاء وثقات فالحكم في المرسلات مطلقاً غير سديد، بل الأولى في
قبول المراسيل وعدم قبولها التفصيل: بأن الراوى إذا علِم من حاله أنه لا يُرسل إلا عن
ثقة: قُبِلت مراسيله وإلا لا.

٣ - (قال علي) ابن المدينى: (قال يحيى) القطان: (مرسلات سعيد بن جبیر أحب

إلى من مراسلات عطاء) بن أبي رباح.

٤- قال علي: (قلت ليحيى: مراسلات مجاهد أحب إليك أم مراسلات طاووس؟ قال: ما أقربهما) صيغة تعجب، أى هما سواء أن مقبولتان.

٥- (قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مراسلات أبي إسحاق) الهمداني (عندى شبة لاشئ) أى ضعيفة واهية، كأنها ليست بشئ (والأعمش) عطف على أبي إسحاق، أى كذا مراسلات الأعمش: سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي (والقيمي) هو سليمان بن طرخان أبو المغيرة البصري (ويحيى بن أبي كثير) الطائي، أبي نصر اليمامي، أى مراسيل هؤلاء كلهم مثل مراسلات أبي إسحاق: واهية ضعيفة؛ (ومراسلات ابن عينة شبة الريح) كناية عن ضعفها (ثم قال) يحيى القطان: (إي والله و) مراسلات (سفيان بن سعيد) القوري كذلك.

٦- قال علي: (قلت ليحيى: مراسلات مالك؟) أى كيف هي؟ (قال: هي أحب إليّ، ثم قال يحيى: ليس في القوم) أى في أهل الحديث (أحد أصح حديثاً من مالك)

٧- (حدثنا سوار بن عبد الله العبدي، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: ما قال الحسن) البصري (في حديثه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وجدنا له أصلاً، إلا حديثاً أو حديثين) وإنما أرسل الحسن البصري: لأنه كان يروى عن علي كرم الله وجهه في زمن الحجاج، فما استطاع أن يسميه خوف الفتنة، فأرسل الأحاديث، كذا في التهذيب.

(قال أبو عيسى: ومن ضعف المرسَل: فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الفقات وغير الفقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله) أى أهمل ذكر من روى عنه، فيحتمل (لعله أخذه عن غير ثقة) والدليل عليه:

١- (قد تكلم الحسن البصري في معبد) بن خالد الجهني القدري (ثم روى عنه: حدثنا بشر بن معاذ البصري، نا محروم بن عبد العزيز العطار، حدثني أبي وعمي، قالوا: سمعنا الحسن، يقول: إياكم ومعبد الجهني، فإنه ضالٌّ مضلٌّ) هو أول من أظهر القدر بالبصرة.

٢- (قال أبو عيسى: ويروى عن) عامر بن شراحيل (الشعبي، قال: نا الحارث) بن عبد الله (الأعور) الهمداني الكوفي (وكان كذاباً، وقد حدث) الشعبي (عنه؛ وأكثر

الفرائض التي ترونها عن علي وغيره: هي عنه، وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علمني الفرائض، وكان من أفرض الناس) من قوله: وقد حدث إلى هنا زيادة من المصرية.

٣- قال أبو عيسى: (وسمعت محمد بن بشار، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركت لجابر الجعفي بقوله) الباء سببية أي بسبب إيمانه بالرجعة (لما حكى) ابن عيينة (عنه) أي عن جابر الجعفي (أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه) ١٢ قال محمد بن بشار: وترك عبد الرحمن بن مهدي حديث جابر الجعفي) فعلم من ذلك أن المتقدمين يروون عن الضعفاء أيضاً، فلهذا لا يحتج بمراسيلهم.

قال أبو عيسى: (وقد احتج بعض أهل العلم بالمرسل أيضاً) كما احتجوا بالمسند. (حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر الكوفي، نا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن سليمان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود) أي بين سند حديثه (فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل، عن عبد الله: فهو الذي سميت، وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد، عن عبد الله) فعلم من ذلك أن مراسلات النخعي، عن ابن مسعود مقبول، لأنه لا يرسل عنه إلا بعد ثبوت صحته عنده، وتواتر الرواية عن عبد الله.

اختلاف الأئمة في توثيق الرجال وتضعيفهم

قال أبو عيسى: (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم) يعني أصحاب الجرح والتعديل (في تضعيف الرجال) يعني قد يختلف العلماء في الرجل: فيقويه أحدهم، فيروى عنه، ويضعفه آخر، فيتركه. (كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم) أي من المسائل العلمية، وكتب الرجال مملوءة من ذلك؛ فيُنظر في صورة الاختلاف في وجوه الترجيحات، ويذهب إلى ما ذهب إليه جمهور الأئمة الأثبات، ولا يُعتبر بالرأي الشاذ، كما طعن شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان لأجل حديث الشفعة، ولم يكن مصيباً في ذلك، لأنه لم يكن مجتهداً، وقرينه الإمام الثوري كان مجتهداً، ولم يكن الحديث عنده محل نظر؛ وكذلك طعن شعبة في حكيم بن جبير لأجل حديث الصدقة وقد طعن فيه الأئمة الآخرون كذلك، ولكن كان لحكيم متابع، وهو زبيد، فصار هو ضعيفاً،

ويعتبر بحديثه للمتابعة.

قال أبو عيسى: (ذكر عن شعبة: أنه ضَعَفَ أبا الزبير) محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي (المكي) وهو من رجال الستة، حديثه عند البخاري مقرون بغيره، تركه شعبة، لأنه رآه يزن، ويسترجح في الميزان، وقال ابن حبان: لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق العرك لأجله (وعبد الملك بن أبي سليمان) العَرَزَمي: أحد الأئمة، حديثه في البخاري تعليقاً، وسيأتي ذكره فيما بعد (وحكيم بن جبير) سيأتي ذكره فيما بعد (وترك) شعبة (الرواية عنهم)، ثم حدثت شعبة ممن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة: حدث عن جابر الجعفي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العَرَزَمي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث) فهذا عجيب! فَرَّ من المطر وقام تحت الميزاب!

١ - عبد الملك بن أبي سليمان

(حدثنا محمد بن عمرو بن نُبَهان) بتقديم النون على الموحدة (بن صفوان البصري، نا أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة: تدع عبد الملك بن أبي سليمان، وتحدث عن محمد بن عبيد الله العَرَزَمي؟ قال: نعم) ولفظ تهذيب ابن حجر (٦: ٣٩٧): قال أمية بن خالد: قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث؟ قال: من حُسِنَها فَرَرْتُ!

(قال أبو عيسى: وقد كان شعبة حدث عن عبد الملك بن أبي سليمان، ثم تركه) أي لم يحدث عنه بعد (ويقال: إنما تركه لما تفرَّد بالحديث الذي روى) عبد الملك (عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "الرجل أحق بشفعته، يُنْتَظَرُ به وإن كان غائباً، إذا كان طريقيهما واحداً") أخرجه الترمذی في باب الشفعة للغائب (١: ١٦٤) وقال: لانعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث أي لتفرده وعبد الملك: هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث، وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك هذا الحديث، ورَوَى عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري، قال: عبد الملك بن أبي

سليمان ميزان يعنى فى العلم اهـ اى يُمَيِّزُ به الصحيح من السقيم.
 قال ابو عيسى: (وقد ثَبَّتَ غير واحد من الأئمة) بتشديد الباء، من البيت،
 ومفعوله: ضمير العائد إلى عبد الملك: محذوف، والمعنى: أن شعبة تركه لأجل هذا
 الحديث، مع أنه وثقه غير واحد من الأئمة، وحدثوا عنه، وذكر معه رجلين آخرين لأن
 شعبة تكلم فى كل واحد منهم، فقال: (وحدثوا عن أبى الزبير، وعبد الملك بن أبى
 سليمان، وحكيم بن جبير)

٢- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس

(حدثنا أحمد بن منيع، نا هُشَيْم، نا حُجَّاج وابن أبى ليلى، عن عطاء بن أبى رباح،
 قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تَذَاكُرْنَا حديثه، وكان أبو الزبير) محمد بن
 مسلم بن تَدْرُس المكي (أحفظنا للحديث) فى هذا الأثر وفى الآثار الآتية دلالة ظاهرة
 على أن أبا الزبير كان حافظاً، بل كان أحفظ من أصحاب جابر رضى الله عنه.
 (حدثنا محمد بن يحيى بن أبى عمر المكي، نا سفيان بن عيينة، قال: قال أبو الزبير:
 كان عطاء يُقَدِّمُنِي إلى جابر بن عبد الله أَحْفَظُ لَهُمُ الحديث) أى يَقْدِّمُهُ ليكون أقرب إلى
 السماع فيحفظه.

(حدثنا ابن أبى عمر، نا سفيان) بن عيينة (قال: سمعتُ أيوبَ السَّخْتِيَانِي، يقول:
 حدثنى أبو الزبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير، قال سفيان بيده يَقْبِضُهَا) يعنى أن سفيان أخذ
 يَحْدُثُ روايات أيوب السختياني عن أبى الزبير، فجعل بعدها بآنامله، فجعل يقبض آنامله
 واحدة بعد واحدة، يعنى أن رواياته منه لم تكن قلائل اهـ الكوكب. (قال أبو عيسى: إنما
 يعنى بذلك) أى أراد أيوب بقوله: وأبو الزبير، وأبو الزبير (الإتقان والحفظ) هكذا فهم
 الترمذى، وهو الصحيح، وفى تهذيب ابن حجر: أن أحمد فهم منه التضعيف.
 (ويروى عن عبد الله بن المبارك، قال: كان سفيان الثوري، يقول: كان عبد الملك
 بن أبى سليمان ميزانا فى العلم) ذكره الترمذى فى جامعه، كما تقدم.

٣- حكيم بن جبير

(حدثنا أبو بكر، عن على بن عبد الله) المدينى (قال: سألت يحيى بن سعيد، عن

حكيم بن جبير) الأسدي الكوفي (قال: تركه شعبة من أجل هذا الحديث الذي رواه في الصدقة، يعني حديث عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من سأل الناس، وله ما يُغنيه، كان يوم القيامة خُموشاً في وجهه" قيل: يارسول الله ما يُغنيه؟ قال: "ممسون درهمًا، أو قيمتها من الذهب" أخرجه الترمذی في الجامع (١: ٨٢)

(قال علي) بن المديني (قال: يحيى) القطان: (وقد حدث عن حكيم بن جبير سفيان الثوري، وزائدة) بن قدامة اللقي (قال علي: ولم ير يحيى) القطان (بعديته بأساً)
(حدثنا محمود بن غيلان، نا يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن جبير: بحديث الصدقة، قال يحيى بن آدم: فقال عبد الله بن عثمان صاحب شعبة، لسفيان الثوري: لو) للتعني (غير حكيم حدث بهذا) فقال له سفيان: وما لحكيم؟ لا يحدث عنه شعبة؟ قال: نعم) أي لا يحدث عنه أستاذي شعبة (فقال سفيان الثوري: سمعتُ زُبَيْدًا) بن الحارث اليمامي، أبا عبد الرحمن الكوفي (يحدث بهذا، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) النخعي، أبي جعفر الكوفي؛ ذكره الترمذی في الجامع (١: ٨٢) أيضًا.

الحديث الحسن في اصطلاح الترمذی

قد يجمع الإمام الترمذی الحسن مع الصحيح، فيقول: هذا حديث حسن صحيح، وقد يُفرد، فيقول: هذا حديث حسن؛ وقد اختلف العلماء في صورة الجمع، فذهبوا إلى وجوه شتى، ووجهه عندي: أن الأئمة، كالبخاري وأستاذيه: علي ابن المديني وأحمد بن حنبل: يستعملون الحسن مكان الصحيح، لأنهم كما كانوا رقيقين العبارة في الجرح والعديل: كانوا يحفظون في استعمال الفاظ في بيان درجات الحديث، فيطلقون الحسن على الحديث الصحيح، فجمع الترمذی بين هذين الاصطلاحين، فقال: هذا حديث حسن صحيح، أي حسن في اصطلاح قوم، صحيح في اصطلاح آخرين، وهما بمعنى.

وأما إذا أفرد لفظة الحسن، فله معنى آخر، وهذا اصطلاح جديد، فبين معناه:

(قال أبو عيسى: وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن) الإعراب حكائي (فإنما أردنا حسن إسناده عندنا) قال الحافظ: لم يعرف المصنف الحسن مطلقاً، وإنما عرف نوعاً خاصاً منه، وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن، من غير صفة أخرى؛ وأما

مايقول فيه: حسن صحيح، أو حسن غريب، فلم يُعْرَجْ إلى تعريفه، كماله يُعْرَجُ إلى تعريف مايقول فيه: صحيح فقط، فكانه ترك ذلك استغناءً بشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف مايقول في كتابه: حسن فقط: إما لغموضه، أو لأنه اصطلاح جديد، ولذا قَيَّده بقوله: "عندنا" ولم ينسبه إلى أهل الحديث اهـ شرح النخبة.

فالحديث الحسن عند الترمذی: (كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى: لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ يَتُّهِمُ بِالْكَذِبِ) وكذا لا يكون فيه كُذَّاب، ولا واضعٌ حديثٍ (ولا يكون الحديث شاذًا) مخالفًا لما يروى الثقات، أو لا يتابع عليه، من شدِّ (ض) شدوذاً: انفردَ عن الجماعة، أو خالفهم. قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث: أن يروى الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث: أن يروى الثقات حديثاً فيُشَدُّ عنهم واحد فيخالفهم اهـ وأما أكثر الحفاظ المتقدمين: فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً اهـ شرح علل الترمذی (٢: ٥٨٢).

(ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك) أي يُروى معنى ذلك الحديث من وجوهٍ أُخَرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد (فهو عندنا حديث حسن) قال ابن رجب رحمه الله: فُسِّرَ حُسْنُ الإسناد: بأن لا يكون في إسناده مُتُّهِمٌ بِالْكَذِبِ، ولا يكون شاذًا، ويُروى من غير وجهٍ نحوه، فكل حديث كان كذلك: فهو عنده حديث حسن والظاهر أنه أراد بالشاذ ماقاله الشافعي، وهو أن يروى الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وبشرط أن يُروى نحوه من غير وجهٍ يعني أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوهٍ أُخَرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم، إذا لم يكن أحد منهم مُتُّهِمًا: كله حسن، بشرط أن لا يكون شاذًا، مخالفًا للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد رُوي من وجوه متعددة.

فإن كان مع ذلك: من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذٍ: "حسن صحيح" وإن كان مع ذلك: من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط: إما كثير، أو غالب عليهم: فهو حسن، ولو لم يُرو لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعبر أن

يُروى معناه من غير وجه، لأنفس لفظه.

وعلى هذا: فلا يُشكل قوله: "حديث حسن غريب" ولا قوله: "صحيح حسن غريب"، لأنعرفه إلا من هذا الوجه" لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث: "الأعمال بالنيات" فإن شواهد كثيرة جدًا في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوى به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويًا من غير حديثه من وجه يصح اهـ شرح علل الترمذی (٦٠٦:٢)

وقال أيضا: معنى قول الترمذی: ويروى من غير وجه نحو ذلك: لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيحتمل أن يكون مراده: عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يُحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يُروى من غير وجه، ولو موقوفًا، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به؛ وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: أنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به: كان صحيحًا هذا إذا ذكر الحسن مجردًا عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يُروى نحوه من غير وجه، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد آخر، والله أعلم اهـ (٦٠٧:٢)

أنواع الحديث الغريب عند أهل الحديث

ذكر الترمذی — رحمه الله — أن الغريب عند أهل الحديث يُطلق على ثلاثة معانٍ: أحدها: ما لا يُروى إلا من وجه واحد، أي لا يكون للحديث إسناد سواه، مثاله: حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة، فهذا حديث غريب، لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، ولا يُعرف لأبي العُشراء شيء غير هذا، ثم اشتهر الحديث عن حماد، رواه عنه خلق، فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهورًا عن حماد، كحديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في النهي عن بيع الولاء وهبته، فإنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهمَ وغلط؛ وصار

الحديث مشهوراً معروفاً من حديث عبد الله بن دينار .

وثانيها: أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في معناه زيادة، كحديث مالك بن أنس في صدقة الفطر، فقد زاد فيه: "من المسلمين" وقد ذكر الترمذی: أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه: فإنها تُقبل، وإلا فلا.

وثالثها: أن يكون الحديث مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق شتى معروفة، ويروى عن بعض الصحابة من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه. وقد ذكر الترمذی لهذا النوع أربعة أمثلة:

المثال الأول: حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، عن بُريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن جده أبي بُردة، عن أبيه أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء" فهذا الحديث معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة: من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر في الصحيحين؛ وأما حديث أبي موسى فلا يُعرف إلا من حديث أبي كريب.

المثال الثاني: حديث شُبابة بن سَوَّار المدائني، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمَر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدُّبَاءِ والمَزْفَتِ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتباز في الدُّبَاءِ والمَزْفَتِ صحيح ثابت، رواه عنه صلى الله عليه وسلم جماعة كثيرون من أصحابه؛ وأما رواية عبد الرحمن بن يعمر عنه فغريبة جداً، لا تُعرف إلا بهذا الإسناد، تفرد به شُبابة، عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عنه، وقد أنكره علي شُبابة طوائف من الأئمة والحديث المعروف عند أهل الحديث بإسناد شعبة والثوري، عن بكير، عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الحج عرفة".

المثال الثالث: حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن حمزة بن سَفِينَةَ، عن السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من تبع جنازة، فصلى عليها، فله قبر اط، ومن تبعها حتى يقضى دفنها فله قبر اطان" يروى هذا الحديث عن أبي هريرة وعن عائشة؛ فأما طُرُقُه عن أبي هريرة، فكلها لاغرابة فيها، وكذا ما يروى عن عائشة، إلا طريقاً واحداً، وهو طريق السائب عن عائشة، فإنه يُعرف من رواية الإمام

الدارمی لحسب، حتى أن البخاری كان يحدث به عنه، وقد ذكر الترمذی عن الدارمی: أن أهل العراق كانوا يستفرون من حديثه هذا الحديث.

المثال الرابع: حديث المغيرة بن أبي قرة السدوسي، عن أنس بن مالك: في قيد الإبل، يروى هذا الحديث عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا غرابة فيه، فاما عن أنس: فحديث غريب، لا يعرف إلا من طريق المغيرة.

قال أبو عيسى: (وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث غريب، فإن أهل الحديث يستفرون الحديث لمعانئ:)

١- (رُبَّ حديث يكون غريباً: لا يروى إلا من وجه واحد)

(مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله! أما تكون الذكاة الذبح (إلا في الحلق واللثة؟ فقال: "لو طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا أَجْزَأُ عَنْكَ") أى في الذبح الاضطرارى، وخَرَجَ الترمذی هذا الحديث في باب الذكاة في الحلق واللثة، من أبواب الصيد (فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء) فهو حديث غريب (ولا يُعرف لأبي العُشراء، عن أبيه، إلا هذا الحديث؛ وإن كان هذا الحديث عند أهل العلم مشهوراً، فإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة، لا يعرفه إلا من حديثه)

(يعنى ورُبَّ رجل من الأئمة يحدث بالحديث، لا يُعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكفرة من روى عنه، مثل ما روى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته) أخرجه في الجامع في باب كراهية بيع الولاء وهبته، من أبواب البيوع، وكذا في (٢: ٣٤) (وهذا حديث لا يُعرف إلا من حديث عبد الله بن دينار: رواه عنه عبيد الله بن عمر، وشعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، وغير واحد من الأئمة)

ثم أجاب عما يُتَوَهَّم: كيف يقال: هذا حديث غريب، لتفرد عبد الله بن دينار به، وقد رواه نافع أيضاً؟ فقال: (وروى يحيى بن سليم هذا الحديث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فَوَهَّم فيه يحيى بن سليم، والصحيح: عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ هكذا روى عبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نُمير، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر) ويحيى بن سليم الطائفي منكر

الحديث عن عبيد الله بن عمر العمرى، قاله النسائى.

والدليل على انفراد عبد الله بن دينار بهذا الحديث: (وروى المؤمل هذا الحديث عن شعبة، فقال شعبة: لَوِ دِدْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَذِنَ لِي، حَتَّى كُنْتُ أَقْرُبُ إِلَيْهِ، فَأُقْبِلَ رَأْسَهُ) فَرَحًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ اشْتَهَرَ عَنْهُ، وَلَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ.

٢- (قال أبو عيسى: وَرُبَّ حَدِيثٍ: إِنَّمَا يُسْتَفْرَبُ لَزِيَادَةِ تَكُونُ فِي الْحَدِيثِ؛ وَإِنَّمَا يَصَحُّ) الْحَدِيثُ (إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ) أَيْ إِنَّمَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةُ إِذَا كَانَ رَاوِيهَا حَافِظًا ضَابِطًا.

مثاله: (مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ) أَيْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ (مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ) أَبُو عَيْسَى: (وَزَادَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "مِنَ الْمُسْلِمِينَ"، وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: "مِنَ الْمُسْلِمِينَ")

فإن قيل: قد تابع مالكاً سبعة من الثقات، فأجاب: (وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ) وقد جنح ابن حجر أخيراً إلى أن من يرويه على وجه واحد بالزيادة، ممن ليس فيه كلام، هو مالك وحده (معارف السنن ٥: ٣١٢)

مذاهب الفقهاء: (وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك، واحتجوا به، منهم الشافعى، وأحمد، قالوا: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَبْدٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ، لَمْ يُؤَدَّ عَنْهُمْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ مَالِكٍ، فَإِذَا زَادَ حَافِظٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُ) قوله: فَإِذَا زَادَ إلخ تكرار لما سبق..... وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه والثوري، وابن المبارك: تجب من عبده الكافر أيضاً، ولم يأخذوا بهذه الزيادة لغرابته، ولأن ابن عمر — راوى الحديث — قد كان يُخْرِجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنْ عَبْدِهِ الْكَافِرِ أَيْضًا، وَهُوَ أَعْرَفُ بِمَرَادِ الْحَدِيثِ، وَالرَّوَايَةُ فِي فَتْحِ الْبَارِى (٣: ٣٧١) عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُخْرِجُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ: حُرَّهُمْ وَعَبْدَهُمْ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، مُسْلِمَهُمْ وَكَافِرَهُمْ مِنَ الرَّقِيقِ، وَحَمَلَهُ عَلَى التَّطَوُّعِ: فِيهِ بَعْدُ كَمَا لَا يَخْفَى.

٣- قال أبو عيسى: (وَرُبَّ حَدِيثٍ يُرْوَى مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ وَإِنَّمَا يُسْتَفْرَبُ لِحَالِ

الإسناد) أى قد يكون الحديث مَرْوياً عن النبي صلى الله عليه وسلم من طُرُق متعددة معروفة، ويُرَوَّى عن بعض الصحابة ذلك الحديث من وجه يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف الحديث عنه إلا من ذلك الوجه، فيقال له: حديث غريب.

المثال الأول: قال أبو عيسى: (حدثنا أبو كريب، وأبو هشام الرفاعى، وأبو السائب، والحسين بن الأسود، قالوا: نا أبو أسامة، عن بُريد بن عبد الله بن أبى بردة، عن جده أبى بردة، عن أبى موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "الكافر يأكل فى سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل فى مِعَى واحد")

(قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قِبَلِ إسناده، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يُستغرب من حديث أبى موسى) قد روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة: ابن عمر، وأبى هريرة، وأبى سعيد، وأبى بصرة الغفارى، وَجَهْجَاهُ الغفارى، وميمونة، وعبد الله بن عمرو، كما فى الجامع (٤: ٢) ولكنه غريب من حديث أبى موسى، لا يعرف إلا من هذا الوجه، قال أبو عيسى: (سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث) هل له إسناد غير هذا؟ (فقال: هذا حديث أبى كريب، عن أبى أسامة) أى ليس له إسناد غير هذا (وسألت محمد بن إسماعيل البخارى (عن هذا الحديث) هل له إسناد غير هذا؟) (فقال: هذا حديث أبى كريب، عن أبى أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبى كريب، عن أبى أسامة) قال أبو عيسى: (فقلت له: حَدَّثْنَا غير واحد عن أبى أسامة بهذا) كما تقدم فى أول الإسناد (فجعل يتعجب، وقال: ما علمتُ أن أحداً حَدَّثَ بهذا غير أبى كريب، وقال محمد بن إسماعيل البخارى: (وكنّا نرى) أى نظن (أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبى أسامة فى المذاكرة) لا كما يأخذ التلميذ من الأستاذ..... والمذاكرة: أن يذاكر مع أحد فى أمر، ويباحثه فيه.

المثال الثانى: قال أبو عيسى: (حدثنا عبد الله بن أبى زياد وغير واحد، قالوا: نا شَبَابَةُ بن سَوَّار، نا شعبة، عن بُكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمرَ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدُّبَاءِ: القَرَع، كانوا يتبدلون فيها (والمُزَفَّتِ) المُطَلَّى بالزَّفَتِ، نوع من الإناء، كانوا يتبدلون فيها؛ خَرَجَهِ فى الجامع فى باب كراهية أن يُتبدل فى الدُّبَاءِ إلخ، من أبواب الأشرية) (قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من قِبَلِ إسناده،

لأنعلم أحدًا حَدَّثَ به عن شعبة غير شابة؛ وقد رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أَوْجِهٍ كثيرة: أنه نهى أن يُتَّبَعَ في الدُّبَاءِ والمَزْفَتِ، وحديثُ شابةٍ إنما يُستَغْرَبُ: لأنه تفرد به عن شعبة)

(وقد رَوَى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعمُر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الحجُّ عرفة") خَرَّجَه في أبواب الحج، في باب من أدرك الإمام بِجَمْعٍ فقد أدرك الحج (فهذا الحديث المعروف: أصحُّ عند أهل الحديث بهذا الإسناد) يعني أن الأصح بالسند المذكور: هو حديثُ الحج، لا حديثُ النهي عن الدُّبَاءِ والمَزْفَتِ.

المثال الثالث: قال أبو عيسى: (حدثنا محمد بن بشار، نا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو مُزَاحِم) المدني، مجهول، روى عنه الترمذی فقط (أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من تَبِعَ جَنَازَةً فصلى عليها فله قيراط، ومن تَبِعَهَا حتى يُقْضَى قَضَاؤُهَا فله قيراطان" قالوا: يا رسول الله! ما القيراطان؟ قال: "أصغرهما مثل أخذ") أخرجه في الجامع في باب فضل الصلاة على الجَنَازَةِ.

(حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن) الإمام الدارمي (أنا مروان بن محمد، عن معاوية بن سَلَام، حدثني يحيى بن أبي كثير، نا أبو مُزَاحِم، سمع أبا هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من تَبِعَ جَنَازَةً فله قيراط" فذكر نحوه بمعناه، قال عبد الله) الإمام الدارمي: (وأنا مروان، عن معاوية بن سَلَام، قال: قال يحيى) بن أبي كثير: (وحدثني أبو سعيد مولى المَهْرِي، عن حمزة بن سَفِينَة، عن السائب، سمع عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، نحوه)

قال أبو عيسى: (قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن) الإمام الدارمي: (ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ فقال: حديث السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر هذا الحديث) عُلِمَ من ذلك أن هذا الحديث غريب من إسناده الدارمي، قال أبو عيسى: (وسمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري (يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن) الدارمي، أي لم يكن عنده من غير هذا الإسناد. (قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روى من غير وجه عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم)

عليه وسلم، وإنما يُستغرب هذا الحديث لحال إسناده، لرواية السائب، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعنى أن حديث القيراط المذكور من قبل: يُروى عن أبى هريرة، وعن عائشة، فأما طرقُه عن أبى هريرة فكلُّها معروفة، لا غرابة فيها، وكذا ما يروى عن عائشة، إلا طريقًا واحدًا، وهو السائب، عن عائشة، فهو غريب.

المثال الرابع: قال أبو عيسى (حدثنا أبو حفص عمرو بن على، نا يحيى بن سعيد القطان، نا المغيرة بن أبى قُرّة السدوسى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رجل: يا رسول الله أَعْقِلْهَا وَأَتَوَكَّلْ، أو أَطْلُقْهَا وَأَتَوَكَّلْ؟ قال: "اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ") قال عمرو بن على (الفلاس) (قال يحيى بن سعيد) القطان: (هذا عندى حديث منكراً) أى ضعيف جداً.

(قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث أنس بن مالك إلا من هذا الوجه، وقد روى عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا) يعنى أن هذه الرواية غريبة إذا نُسبت إلى أنس، وإذا رُويت عن عمرو بن أمية فهي مشهورة، لا غرابة فيها، قال السخاوى فى المقاصد: إنما أنكر القطان من حديث أنس، وقد روى عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بلفظ: "قِيلَهَا" اهـ أخرجه ابن حبان فى صحيحه وغيره.

اعلم انه قد بقى للغريب معنى، وهو الغريب بمعنى الضعيف، ولما كان هذا المعنى مشهوراً بين أهل الحديث: تركه الإمام الترمذى، ولم يبينه؛ فحصل للغريب أربعة معان: الأول: حديث غريب: أى له إسناده واحد، وحيث ما يستعمل الغريب بهذا المعنى، يقول بعده: لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ ويجتمع الغريب بهذا المعنى مع الصحيح وكذا مع الحسن، فيقول: "هذا حديث حسن صحيح غريب: لا نعرفه إلا من هذا الوجه" و"هذا حديث حسن غريب: لا نعرفه إلا من هذا الوجه" أى هذا الإسناد فى نفسه صحيح أو حسن ولكنه غريب لأجل تفرد الإسناد.

الثانى: حديث غريب لأجل الزيادة، كما زاد خالد بن عبد الله الواسطى فى حديث المضمضة والاستنشاق: "من كف واحد" ويصرّح الترمذى حينئذ بمن زاد وبما زاد، والغريب بهذا المعنى يجمع مع الصحيح، وكذا مع الحسن.

الثالث: حديث غريب لحال إسناده، فيقول حينئذ: هذا حديث غريب من هذا

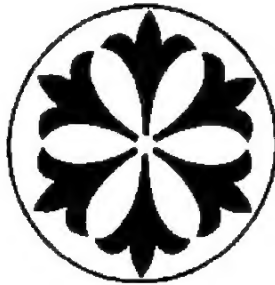
الوجه من قبل إسناده.

الرابع: حديث غريب: أى ضعيف، وحيث ما يكون الغريب بهذا المعنى: يتكلم فى أحد رواة الإسناد، ولا يجتمع الغريب بهذا المعنى مع الصحيح، ولا مع الحسن. وأما الحديث المنكر: فمعناه عند القدماء: ضعيف جداً، ويستعمله الترمذی أيضاً بهذا المعنى.

والحديث المرسل: عند المتقدمين يشمل المرسل والمنقطع والمعضل كلها.

خاتمة الكتاب

قال أبو عيسى: (وقد وَضَعْنَا) أى صَنَعْنَا (هذا الكتاب) قيل: إشارة إلى علله الصغير، لأن له كتاباً آخر المسمى بالعلل الكبير الذى أصله مفقود، وترتيبه من أبى طالب القاضى فموجود بتركيب، والصحيح: أنها إشارة إلى الجامع، لأن هذا الجزء الأخير، المعروف بكتاب العلل جزء من الجامع (على الاختصار) فلا يذكر فى الجامع كل أحاديث الباب، بل يذكر حديثاً واحداً فقط يعنى لم أكثر فيه من الأخبار والروايات، وإن طال بسبب ذكر المذاهب والآثار (لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنَ الْمُنْفَعَةِ) علة للوضع ويحتمل أن تكون علة للوضع مع الاختصار (نسأل الله النفع بما فيه، وأن لا يجعله علينا وبالأبرحمة. آخر الكتاب والحمد لله وحده) على إنعامه وأفضاله، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين الأئمة، وصحبه وآله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وله الحمد على التمام، وعلى النبى وآله وصحبه أفضل الصلاة، وأزكى السلام والحمد لله رب العالمين اهـ هذه زيادة من النسخ؛ تم الشرح والحمد لله رب العالمين.



تصانیف

حضرت مولانا مفتی سعید احمد صاحب پالن پوری

محفوظات حصہ اول، دوم، سوم	رحمۃ اللہ الواسعہ شرح حجۃ اللہ البالغہ کامل
حیات امام طحاوی رحمہ اللہ	فیض المعتم شرح مقدمہ مسلم شریف
حیات امام ابو داؤد بحسانی رحمہ اللہ	مفتاح العوالم شرح شرح مآۃ عامل
مشاہیر محدثین و فقہائے کرام	مفتاح العہد یب شرح تہذیب
اسلام تغیر پذیر دنیا میں	الفوز الکبیر فی اصول التفسیر (عربی)
آپ فتویٰ کیسے دیں؟ (شرح رم مفتی)	العہد الکبیر شرح الفوز الکبیر (عربی)
تفسیر ہدایت القرآن پارہ ۳۰ و ۳۱	ڈاڑھی اور انبیاء کی سنتیں
دین کی بنیادیں اور تقلید کی ضرورت	تحفۃ الدار شرح نخبۃ الفکر
اشاک کی کتابیں	مبادی الفلسفہ (درسی کتاب)
فتاویٰ رحیمیہ کامل دس جلدیں مع فہرست	حمت مصاہرت
اصلاح معاشرہ (مفتی امین صاحب)	کیا مقتدی پر فاتحہ واجب ہے؟
آداب اذان و اقامت =	آسان نحو حصہ اول و دوم
الخیر الکثیر شرح الفوز الکبیر (اردو)	آسان صرف حصہ اول و دوم
مبادیات فقہ	آسان منطق (ترتیب تیسیر المنطق)
الکلام المفید فی تحریر الاسانید (عربی)	معین الفلفہ (شرح مبادی الفلفہ)
	تجذیبہ صرف شرح بیخ گنج

مکتبہ حجاز نزد جامع مسجد دیوبند